نظلم التعليم في المملكة العربية السعودية وفنلندا
(دراسة مقارنة)

إعداد

أروى بنت عبد العزيز آل فهيد

أستاذ أصول التربية المساعد – كلية التربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

نجاة بنت كويران السلمي

باحثة دكتوراة – أصول تربية – كلية التربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

العام الجامعي

1447/2025

نظلم التعليم في المملكة العربية السعودية وفنلندا (دراسة مقارنة)

أ.د/ أروى بنت عبد العزيز آل فهيد ، د/ نجاة بنت كويران السلمي

مستخلص البحث:

هدف البحث إلى دراسة واقع النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية وتحليله في ضوء التجربة الفنلندية، من أجل تحديد أوجه القوة وفرص التحسين، واقتراح تصور لتطوير التعليم السعودي وقد تناول البحث الإطار العام للتعليم في المملكة من حيث تنظيم المراحل التعليمية، ومناهجها، وأساليب الإشراف والتقويم، وجهود وزارة التعليم وهيئة تقويم التعليم والتدريب في الارتقاء بجودة التعليم. كما استعرض التجربة الفنلندية التي تعد من النماذج العالمية المتميزة في تحقيق الكفاءة والجودة التعليمية، من خلال ما تمتاز به من معايير دقيقة في اختيار المعلمين، واستقلالية المؤسسات التعليمية، ومرونة المناهج، واعتماد التقويم البنّاء بدلاً من الاختبارات الموحدة، واعتمد البحث على المنهج المقارن للمقارنة بين الجانبين السعودي والفنلندي، واستخلاص أوجه الاستفادة الممكنة. وتوصلت النتائج إلى أهمية تبني معايير دقيقة في اختيار المعلمين وإعدادهم، وتوسيع نطاق اللامركزية في إدارة التعليم، وتطوير نظام التقويم ليكون أكثر شمولاً وعدالة، إضافة إلى تعزيز التكامل بين التعليم العام والعالي والتدريب المهني بما يواكب احتياجات سوق العمل وفي ضوء النتائج قدّم البحث تصوراً مقترحاً لتطوير النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية مستفيداً من أبرز ملامح النموذج الفنلندي، كما طرح مجموعة من التوصيات أبرزها، رفع كفاءة إعداد المعلمين، تطوير المناهج لتواكب متطلبات المستقبل، دعم استقلالية المدارس، وتوسيع استخدام التقنيات الحديثة في التعليم، بما يسهم في تحقيق تعليم نوعي يتسم بالمرونة .

الكلمات المفتاحية :التعليم في المملكة العربية السعودية – التعليم الفنلندي – تطوير التعليم.

Abstract

The study aimed to examine and analyze the current educational system in the Kingdom of Saudi Arabia in light of the Finnish experience, in order to identify strengths and areas for improvement, and to propose a framework for developing Saudi education. The research addressed the general structure of education in the Kingdom in terms of the organization of educational stages, curricula, supervision and evaluation methods, and the efforts of the Ministry of Education and the Education and Training Evaluation Commission to enhance educational quality. It also reviewed the Finnish experience, which is considered one of the world's leading models in achieving educational efficiency and quality, characterized by its rigorous standards in teacher selection, institutional autonomy, flexible curricula, and the adoption of formative assessment instead of standardized testing.

The study employed the comparative approach to examine both the Saudi and Finnish systems and to extract potential areas of benefit. The findings highlighted the importance of adopting precise standards in teacher selection and preparation, expanding decentralization in educational administration, and developing a more comprehensive and equitable evaluation system. In addition, the study emphasized the need to strengthen the integration between general, higher, and vocational education to meet labor market needs.

Based on these findings, the research proposed a developmental framework for the Saudi educational system inspired by key features of the Finnish model. It also presented several recommendations, most notably: enhancing teacher preparation quality, developing curricula to meet future demands, supporting school autonomy, and expanding the use of modern technologies in education, thereby contributing to a flexible and high-quality learning system.

Keywords: Education in the Kingdom of Saudi Arabia – Finnish education – Educational development.

مقدمة:

يحتاج التعليم في كافة الدول إلى نظام وإطار يحدد فلسفته، وأهدافه، ومراحله، وأنواعه، ولا يمكن لأي أمة أن تنهض فكرياً وحضارياً مالم يكن لديها نظم تعليمية واضحة، وواقعية، ومرنة مستمدة من فلسفة المجتمع، ومنسجمة مع مبادئه وقيمه، وقائمة على أسس علمية، ويُعد تطوير نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية أحد المتطلبات الرئيسة للتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، فجودة التعليم سبيل للنهوض بمسيرة التنمية الشاملة، ووسيلة انتقال لمجتمع متعلم سمته الريادة في البحث والاستكشاف، والنظر في إنجازات نظام التعليم الفنلندي والتقدم الذي أحرزه في إصلاحاته التعليمية، والذي جعله في مصاف الأنظمة التعليمية المتقدمة في العالم؛ يستدعي الاستفادة من تجربة النظام التعليمي في فنلندا، فالنظم التعليمية المبنية على أسس علمية تساعد على وضع الخطط وبناء البرامج التي تكفل بناء شخصية الفرد وفق معتقدات المجتمع. (العتيبي والشدي،2018، 11).

كما تمثل دراسة الأنظمة التربوية لدول أخرى، أهمية في الكشف عن نماذج متقدمة في التعليم من خلال فحصها ودراستها والتعمق في علاقتها المتبادلة مع بيئتها، وفي الوقت ذاته تجنب الوقوع في أخطاء الأنظمة والاستفادة من هذه الأخطاء، إضافة إلى أن المقارنة بين النظم التربوية يساعد على معرفة الإجراءات التربوية التي لا تتلاءم مع البيئات التعليمية المختلفة والمتنوعة بتراثها وثقافتها وتقاليدها والتي تتحكم في سياساتها التعليمية."

ويعد نظام التعليم في المملكة العربية السعودية من الأنظمة التي أولاها القائمون على التعليم بالمملكة اهتمامهم لمواكبة التغيرات المتسارعة في العالم بسبب النقلة النوعية في وسائل التواصل الاجتماعية، والطفرة المعلوماتية التي احدثتها التقنية والتكنولوجيا الحديثة، حيث أصبح العالم قرية صغيرة، تستطيع الانتقال فيها بسرعة فائقة، ومعرفة الأحداث التي تطرأ فيه أولاً بأول (أبوعراد والغفيري، 2017، 5).

كما أكدت رؤية المملكة العربية السعودية (2030) ضمن المبادرة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ان النظام التعليمي جزءًا مرتبطًا بنظام اقتصادي واجتماعي أشمل، وفي إطار تحقيق هذه الرؤية، قدمت وزارة التعليم مجموعة من المبادرات، وتهدف هذه المبادرات إلى تطوير قدرات الطلاب والمعلمين ومهاراتهم، وتحديث المناهج الدراسية

وتطويرها، وتحسين جودة التعليم والأداء المدرسي، وتطوير بنية التعليم والبيئة المدرسية، وتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل المحلي والعالمي(الحربي ،2016، 27).

والمملكة العربية السعودية ذات تاريخ عميق لكونها موطن للعديد من الحضارات ومهد للرسالات السماوية، كما أن سياسة التعليم فيها تنبثق من الدين الإسلامي، وهي جزء أساسي من السياسة العامة للدولة، لذا فإن غاية التعليم هي فهم الإسلام فهماً صحيحاً متكاملاً، وغرس العقيدة الإسلامية ونشرها، وتزويد الطالب بالقيم والتعاليم الإسلامية، وبالمثل العليا (العقيلي، القحطاني، 2019)، وقد مر نظام التعليم في المملكة العربية السعودية بالكثير من المراحل وأصبح على درجة كبيرة من التطور كفيلة بمسيرة البناء والنهوض الذي يشهده العالم، كما تطور نظام التعليم منذ بدايات قيام الدولة ولا يزال إلى وقتنا الحاضر (البلالي، 2022، ص 440)، وفي ظل التحولات التي يشهدها التعليم في المملكة العربية السعودية، يبرز دور الدراسات المقارنة في البحث عن أفضل الممارسات العالمية لتطوير السياسات التعليمية وتعزيز جودة المخرجات التعليمية.

ولذا تُعد دراسة نظام التعليم في المملكة العربية السعودية ضرورة علمية تسهم في فهم تطور السياسات التعليمية واتساقها مع متطلبات التنمية الوطنية وأهداف رؤية السعودية 2030، فالتعليم يمثل الركيزة الأساسية لبناء رأس المال البشري وتحقيق التحول نحو مجتمع معرفي مبتكر، كما تتيح هذه الدراسة تحليل فاعلية النظام التعليمي السعودي ومقارنته بالتجارب الدولية الرائدة، بما يعزز جودة المخرجات التعليمية ويسهم في دعم مسيرة التنمية المستدامة في المملكة.

كما تركز السياسات التعليمية في فنلندا على توفير تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، وتحقيق تعليم عال الجودة والكفاءة والإنصاف وعالمية المعارف والمعلومات، وينص الدستور الفنلندي على أن للطفل حقًا أساسيًا في التعليم والثقافة، وتعتمد السياسة التعليمية على مبادئ التعلم المستمر "(Niemi, Hannele.2013, 117)

وبرزت فنلندا بنظامها التعليمي الفريد، الذي كان ركيزة أساسية في تطوير الناتج المحلي كما ونوعا مما دفع بعجلة التنمية والاقتصاد إلى الأمام، فتحولت فنلندا من بلد يعتمد اقتصاده على الزراعة إلى حد كبير إلى بلد ذو اقتصاد معرفي متقدم، وذلك بفضل التعليم الذي شكل أهم قاعدة في هذا التحول (Sahlberg, 2016, 3).

ويُعد النظام التعليمي الفنلندي من أبرز النماذج العالمية التي حققت تميزًا في الجودة والإنصاف والابتكار، حيث يرتكز على فلسفة التعليم الشامل، وتمكين المعلم، والتركيز على

مهارات التفكير بدلاً من الحفظ والتلقين(Lavonen, 2017, 3)، وتكمن أهمية مقارنته بالنظام التعليمي السعودي في استلهام الممارسات الفعّالة التي أسهمت في نجاح التجربة الفنلندية، بما يساعد على تطوير السياسات التعليمية في المملكة وتحسين جودة التعليم بما يتوافق مع متطلبات التنمية ورؤية السعودية 2030.

لذا تبرز أهمية الدراسة المقارنة، كونها تضيف أبعاداً جديدة، تتمثل في رؤية وخبرات الآخرين المتماثلين ثقافياً، والمختلفين فيها كذلك، حيث يسعى علم المقارنة إلى تحقيق أهداف عدة، من بينها الهدف الإصلاحي، للأوضاع الاجتماعية أساساً وتطوير لها (حجي، ١٩٩٢، ٩).

لذا يسعى البحث الحالي إلى دراسة النظم التعليمي لكل من السعودية وفنلندا لمعرفة العوامل والأسباب التي شكلت هذين النظامين بهدف استفادة نظام التعليم داخل المملكة العربية السعودية من نظام التعليم بدولة فنلندا.

مشكلة البحث.

تهتم الدول خلال السنوات الماضية بتطوير المؤسسات التعليمية من أجل تحقيق تعليم متميز يواكب متطلبات العصر، ولذلك حظيت قضايا جودة النظم التعليمية باهتمام كبير ضمن خطط التطوير والتحسين المستمر (عبد العزيز، 2023، 349).

كما أن أي نظام تعليمي تعتمد جودته على جودة مخرجاته، لذلك فقد تبنت العديد من الدول في العصر الحديث طرقاً عديدة لتغيير سياستها التعليمية ووضع نُظم وأساليب جديدة متطورة تتلاءم مع متطلبات الجيل الحالي ومع حركة التطور السريعة للمجتمعات (الدعفس، 2023)

ولضمان تحقيق جودة في التعليم، لا بد من بناء نظام تعليمي قادر على مواجهة التحديات المتنوعة التي يفرضها العصر، سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي، فالنظم التعليمية المتميزة تُسهم في إعداد أفراد متعلمين، ناقدين، ومبدعين، يمتلكون القدرة على التكيّف والمشاركة الفاعلة في مختلف مجالات الحياة (هيرماوان، 2024، 122).

ومن أبرز السبل للوصول إلى نظام تعليمي فعّال إجراء دراسات مقارنة بين النظم التعليمية في الدول المختلفة، لما تتيحه هذه الدراسات من فرص للاستفادة من التجارب الرائدة في تطوير التعليم، كما أن الدراسات المقارنة لا تقتصر على تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة التعليمية، بل تمتد لتشمل التنبؤ بأفضل أساليب التجديد والإصلاح التربوي التي تتلاءم مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في كل دولة (الأحمدي، 2018).

وتتجلى أهمية الدراسات المقارنة وضرورة الاستفادة من التجارب الناجحة بشكل أكبر عندما تكون الدول المعنية تمتلك فكر ثقافي أو فلسفة تربوية جيدة، وتُعد فنلندا مثالاً بارزاً في هذا المجال، إذ استطاعت أن تحقق تميزاً عالمياً في نظامها التعليمي القائم على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، ويستند التعليم في فنلندا إلى فلسفة تربوية متطورة تهتم ببناء الإنسان المتعلم والمبدع القادر على التفكير النقدي وحل المشكلات، ضمن بيئة تعليمية داعمة ومحفزة، لذا فإن دراسة النظام التعليمي الفنلندي تمثل خطوة مهمة يمكن من خلالها استلهام الممارسات والسياسات التي تسهم في تطوير وتحسين النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية.، مما يجعل دراسة النظام التعليمي الفنلندي خطوة مهمة يمكن من خلالها استلهام ما يفيد في تطوير النظام التعليمي السعودي، ومن هذا المنطلق، تتمحور مشكلة الدراسة حول التساؤل الرئيس: ما سبل الإفادة من نظام التعليم في فنلندا في تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية؟

أسئلة البحث.

1) ما الإطار المفاهيمي لنظام التعليم في المملكة العربية السعودية؟
2) ما الإطار المفاهيمي لنظام التعليم في فنلندا؟
3) ما أوجه التشابه والاختلاف بين النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية والنظام التعليمي في فنلندا؟
4) ما آليات الاستفادة من نظام التعليم الفنلندي في تطوير النظام التعليمي بالمملكة العربية السعودية؟

اهداف البحث.

يهدف البحث الحالي إلى:

1) التعرف على الإطار المفاهيمي لنظام التعليم بالمملكة العربية السعودية.
2) التعرف على الإطار المفاهيمي لنظام التعليم بدولة فنلندا.
3) تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين النظام التعليمي بالمملكة العربية السعودية والنظام التعليمي بدولة فنلندا.
4) الوقوف على آليات الاستفادة من نظام التعليم الفنلندي في تطوير النظام التعليمي بالمملكة العربية السعودية.

أهمية البحث.

يعد الاطلاع على النظم التعليمية في الدول التي تمتلك إرثاً ثقافياً وحضارياً عريقاً يُسهم في تعزيز الاستفادة من تجاربها التربوية، وقد استطاعت فنلندا، من خلال فلسفتها التربوية القائمة على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، أن تطور نظاماً تعليمياً مرناً ومتجدداً يتفاعل مع التحولات العالمية، في حين يقوم النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية على أسس دينية وثقافية متينة تراعي قيم المجتمع وهويته، وتسعى في الوقت نفسه إلى التطوير المستمر بما يتوافق مع مستجدات المعرفة والتقنية، لذلك، فإن دراسة النظامين التعليميين في السعودية وفنلندا ومقارنتهما تُعد خطوة مهمة لفهم أوجه القوة والتميز في كل منهما، واستكشاف سبل الإفادة من التجربة الفنلندية في تطوير النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية بما يتناسب مع رؤيتها التربوية وأصالتها الثقافية.

وتنقسم أهمية البحث الحالي إلى:

الأهمية النظرية:

1) إثراء المجال المعرفي في تخصص الإدارة التربوية وأصول التربية من خلال دراسة مقارنة بين نظامين تعليميين يمثلان بيئتين ثقافيتين مختلفتين، هما المملكة العربية السعودية وفنلندا.

2) تسليط الضوء على الأسس الفلسفية والثقافية التي يقوم عليها كل نظام تعليمي، مما يساعد على فهم أعمق للعلاقة بين الفكر التربوي والقيم الثقافية والاجتماعية التي توجه السياسات التعليمية في كل دولة.

3) يسهم البحث في تطوير الإطار النظري لفهم العوامل المؤثرة في نجاح النظم التعليمية وكيفية تكامل الأصالة الثقافية مع الحداثة التربوية.

الأهمية التطبيقية.

1) إمكانية الاستفادة من التجربة الفنلندية في تطوير النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية، من خلال تحديد أوجه القوة والتميز والممارسات الفاعلة التي يمكن تبنيها أو تكييفها بما يتناسب مع البيئة السعودية.

2) تقديم مقترحات عملية لتحسين الإدارة التعليمية، وتطوير المناهج، ورفع جودة مخرجات التعليم، بما يدعم جهود المملكة نحو تحقيق مستهدفات رؤية 2030 في بناء نظام تعليمي حديث يجمع بين الأصالة والمعاصرة.

منهج البحث.

أعتمد البحث الحالي على المنهج المقارن الذي يُعد من المناهج الأساسية في الدراسات التربوية والإنسانية (Milošević & Maksimović, 2020)، ويهدف إلى تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين نظامين تعليميين من حيث الفلسفة، الأهداف، الهيكل التنظيمي، المناهج، الإدارة التربوية، أساليب التقويم، وسياسات إعداد المعلمين، والذى تم من خلاله الوصف والتحليل والمقارنة بين نظام التعليم في المملكة العربية السعودية ونظام التعليم في فنلندا، من أجل استخلاص الدروس المستفادة والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير النظام التعليمي السعودي.

حدود البحث.

تقتصر الدراسة على نظام التعليم في المملكة العربية السعودية ونظام التعليم في جمهورية فنلندا.

مصطلحات البحث.

تمثلت اهم مصطلحات البحث فيما يلي:

النظام التعليمي Education system .

يعرف البلالي (2022، 432) النظام التعليمي بانه" أطار يشتمل على جميع العناصر الضرورية للعملية التعليمية، من أهداف وغايات وأنظمة، وكذلك المعلمين والطلاب وكافة العاملين في قطاع التعليم. ويتضمن هذا النظام الإمكانيات المادية والمنشآت التعليمية مثل المدارس والجامعات والمناهج، وترتبط هذه المكونات ببعضها البعض من خلال علاقات تساهم في تحقيق الأهداف التي وضعتها الدولة مسبقًا""

ويعرف السويد (2019، 23) النظام التعليمي بأنه"الإطار العام الذي يضم كل عناصر العملية التعليمية ومكوناتها: البشرية (من طلاب ومعلمين وكوادر إدارية وفنية)، والمادية (المباني والتجهيزات والنواحي المالية والتكنولوجية)، والفكرية (التشريعات والبرامج، والمناهج والمقررات)، بغرض تحقيق غايات وأهداف تعليمية.

يعرف الأحمدي (2018، 442) النظام التعليمي بانه "الإطار الذي يضم كل عناصر العملية التعليمية ومكوناتها من الغايات والأهداف والأنظمة والمناهج، والطلاب والمعلمين وشتى العاملين في قطاع التعليم".

وتعرف الباحثتان النظام التعليمي إجرائيًا بأنه" مجموعة السياسات والتشريعات والإجراءات المنظمة للعملية التعليمية في جميع مراحلها (من التعليم قبل الابتدائي حتى التعليم العالي)، والتي

تشرف عليها وزارة التعليم بوصفها الجهة المسؤولة عن رسم السياسة التعليمية وتنفيذها ومتابعتها، بهدف إعداد المواطن الصالح وتنمية قدراته العلمية والعملية في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية وأهداف التنمية الوطنية.

الدراسة المقارنة Comparative study .

يعرف العامري (2017، 17) الدراسة المقارنة بأنها: 'الدراسة التحليلية للقوى الثقافية بهدف التوصل إلى فهم جوانب التشابه والاختلاف بين الأنظمة القومية للتعليم ومشكلاتها المختلفة'

وتعرف الباحثتان الدراسة المقارنة إجرائيا في البحث الحالي" المنهج العلمي الذي يقوم على تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين نظامي التعليم في المملكة العربية السعودية وفنلندا، بهدف استخلاص الدروس والتجارب والخبرات التي يمكن الاستفادة منها في تطوير النظام التعليمي السعودي".

الدراسات السابقة.

(1) دراسة (القناني، والشريف، 2025) بعنوان "مقارنة نظام التعليم الأساسي في فرنسا والمملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية للاستفادة من التجربة الفرنسية في تطوير نظام التعليم السعودي)"

هدفت الدراسة إلى دراسة النظام التعليمي الفرنسي ومقارنته بنظام التعليم في المملكة العربية السعودية، وذلك بهدف الاستفادة منه في تطوير النظام التعليمي السعودي، وقد تم استخدام المنهج المقارن، وقد اشتملت الدراسة على وصف الإطار المفاهيمي للنظام التعليمي في كلا البلدين، وأهدافه، والعوامل المؤثرة في كلا النظامين، كما اشتملت كذلك على وصف للمراحل الدراسية والمناهج وأنظمة التقويم لكلا البلدين، مع ذكر مصادر تمويل التعليم، وأخيرًا أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين، ثم آليات الاستفادة من النظام التعليمي الفرنسي في تطوير النظام التعليمي السعودي، وتوصلت الدراسة إلى أن كلا الدولتين يرتكزان على أسس عميقة في أنظمتهما التعليمية، فدولة فرنسا ترتكز في نظامها التعليمي على تراثها الثقافي المشترك، وأما النظام التعليمي السعودي فيرتكز على أسس عقائدية قيمية مستمدة من الدين الإسلامي وثقافة المجتمع وقيمه. إن العوامل المؤثرة في النظام التعليمي الفرنسي والسعودي هما العامل الاقتصادي والعامل الديني، وكلا الدولتين يتم تمويل التعليم فيهما من قبل الدولة، وتشارك مؤسسات المجتمع في تشغيل بعض

المدارس، ومن آليات الاستفادة من النظام التعليمي الفرنسي في تطوير التعليم في المملكة العربية السعودية.

(2) دراسة (سمية الديك، 2024) بعنوان " "دراسة مقارنة لتطوير السياسات التعليمية لنظام التعليم العام في فلسطين في ضوء خبرة فنلندا"

هدفت الدراسةُ إلى تطوير السياسات التعليمية لنظام التعليم العام في فلسطين في ضوء خبرة فنلند، واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن كمسار منهجي شامل يتضمن مداخل متعددة للمعالجة الموضوعية للدراسة، وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم وضوح رؤية وفلسفة التعليم الفلسطيني، واعتماد مصادر تمويل التعليم على الجهات المانحة، وتدني الميزانية المخصصة للتعليم من إجمالي الدخل القومي الفلسطيني، وتدّي أوضاع المعلمين وأجورهم، وكثافة الطلبة في الصفوف الدراسية مما يقلل من فرص تقديم الدعم الفردي لهم ومن اكتشاف مواهبهم ورعايتهم، وضعف شراكة المجتمع في صنع القرارات وتصميم المناهج، وضعف جودة برامج التدريب وتعدد الجهات المسؤولة عنها، وعدم الإفادة من نتائج تقارير المتابعة والتقييم، وغياب دور السلطات المحلية والبلديات في تمويل التعليم وإدارة شؤونه على مستوى المحافظات، وفي ضوء ذلك طورت الباحثة عدداً من السياسات التربوية بالإفادة من الخبرة الفنلندية، وتوصي الدراسة بتبني تلك السياسات والعمل بها كإطار مرجعي موحد لتطوير سياسات التعليم بفلسطين، تهدف الى تطوير منظومة التعليم في فلسطين، أبرزها تبني سياسات تعليمية موحدة تعتمد كإطار مرجعي، وتوفير مصادر تمويل مستدامة بعيدًا عن الاعتماد على الجهات المانحة، كما أوصت بتحسين أوضاع المعلمين المادية والمهنية لرفع كفاءتهم وتحفيزهم على الإبداع، وتقليل كثافة الفصول لتمكينهم من تقديم دعم فردي للطلاب، كما اكدت الدراسة على أهمية تعزيز الشراكة المجتمعية في صنع القرار وتصميم المناهج، وتطوير برامج التدريب وتوحيد الجهات المشرفة عليها، وتفعيل مبدأ اللامركزية عبر تمكين السلطات المحلية من إدارة وتمويل التعليم على مستوى المحافظات.

(3) دراسة (الصحفي وآخرون،2021) بعنوان: " تطوير النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية قي ضوء كلاً من سنغافورة وكوريا الجنوبية وفنلندا وكندا".

هدفت هذا الدراسة إلى تقديم مقترحات لتطوير النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية، وذلك عبر أهداف فرعية وهي: معرفة واقع النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية، وعرض واقع النظام التعليمي في كل من (سنغافورة–كوريا الجنوبية–فنلندا– كندا)، والوقوف على إمكانية

تطوير النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرة كل من (سنغافورة–كوريا الجنوبية–فنلندا– كندا)، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتبعاً لأهداف البحث في تحليل النظام فقد اعتمدت نموذج المدخلات والمخرجات، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج، منها ما يلي: وجود تباين في اشتراطات وضوابط النظام التعليمي السعودي التي تم تناولها في الدراسة (السياسات–الأهداف – المعلمون–الطلاب) بين كلا من وثيقة السياسة التعليم في المملكة ووثيقة رؤية 2030، تحول الأدوار التعليمية للمعلم والمتعلم حيث أصبح المعلم موجهاً ومرشداً للمتعلم الذي يعد المحور الأساسي لاستراتيجيات التدريس الحديثة، أما النتائج المتعلقة بواقع الدول الأجنبية: يعد مشروع التعليم بالمسارات من أبرز المشاريع في سنغافورة والذي أثبت جدارته في خفض معدلات الرسوب والتسرب، مما يعطي مؤشر بتحقيقه لمبدأ العدل والمساواة بين المتعلمين، ومن أهم أسباب نجاح التعليم الفنلندي (الاستقلالية– إعداد المعلمين العالي– مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب– تنوع أساليب التقويم– ربط التعليم بالغاية الاقتصادية).

(4) دراسة (الزهراني وآخرون،2020) بعنوان:" السلم التعليمي في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة واليابان وفنلندا دراسة تحليلية مقارنة".

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع السلم التعليمي في النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية والقوى والعوامل المؤثرة فيه، واستخدمت الباحثات المنهج المقارن للمقارنة بالسلم التعليمي في فنلندا واليابان والامارات العربية المتحدة، وإيجاد أوجه الشبه والاختلاف لوضع تصور عام لكيفية الاستفادة في تطوير السلم التعليمي السعودي في ضوء خبرات دول المقارنة وإعادة النظر في المرحلة الثانوية ومرحلة رياض الأطفال، وتوصلت الباحثات إلى العديد من النتائج حيث تعددت أنماط المرحلة الثانوية في اليابان، وركزت دولة فنلندا على مرحلة ما قبل الابتدائي بشكل كبير وعلى الجانب المهني ما بعد المرحلة المتوسطة، وتفردت دولة الإمارات العربية المتحدة بسلم تعليمي مختلف، واستحداثها لمسارات جديدة للتعليم الثانوي، وأوصت الدراسة بأهمية إجراء الدراسات والبحوث وعقد المؤتمرات حول تطوير السلم التعليمي في المملكة العربية السعودية.

(5) دراسة منصة الدعم والتنفيذ بفنلندا(ISTO, 2025)

Implementation Support and Tracking Platform (ISTP). (2025). Finland — Progress updates from ISTP 2024 commitments.

"فنلندا: تحديثات حول التقدّم في تطبيق إصلاحات التعليم وفق التزامات2024 ISTP "

هدف الدراسة إلى متابعة تنفيذ الإصلاحات التعليمية التي التزمت بها فنلندا لعام 2024، وتقديم تقرير شامل عن التقدم المحرز في إصلاح التعليم بمختلف مراحله، بدءًا من التعليم المبكر (ECEC) وصولًا إلى التعليم الثانوي والعالي، وقد ركزت الدراسة على محاور رئيسة هي: تطوير نظام دعم التعلّم للطلبة في جميع المراحل، تعزيز جاذبية مهنة التعليم وتحسين إعداد المعلمين، وضمان استدامة التمويل وتنفيذ إصلاحات تشريعية وتنظيمية تُمكّن من تحسين العدالة التعليمية وجودة التعليم، و اعتمدت الدراسة منهج المتابعة التوثيقية (Documentary Tracking Approach) في جمع وتحليل البيانات، إذ ارتكزت على تحليل وصفي وكيفي للسياسات والإصلاحات استنادًا إلى تقارير رسمية صادرة عن وزارة التعليم والثقافة الفنلندية والوكالة الوطنية للتعليم (EDUFI) ونتائج المشروعات البحثية التجريبية، و ظهرت النتائج أن فنلندا أحرزت تقدمًا ملموسًا في تنفيذ التزاماتها لعام 2024، وتمثل ذلك في إصلاح قانون التعليم الأساسي لاعتماد نظام موحد لدعم التعلّم يدخل حيز التنفيذ في أغسطس 2025، وتخصيص تمويل سنوي ثابت بقيمة 100 مليون يورو لاستدامة الإصلاحات. كما تم تطوير مهنة التعليم عبر زيادة مقاعد إعداد المعلمين وإنشاء منتدى وطني بقيادة جامعة هلسنكي لصياغة رؤية طويلة المدى حتى عام 2050، بالإضافة إلى تنفيذ تجربة وطنية لتمديد التعليم التمهيدي لعامين بمشاركة نحو 14 ألف طفل، وتشكيل تحالفات محلية مع ست مدن كبرى لمعالجة نقص الكفاءات، و أوصت الدراسة بضرورة ترسيخ التمويل الدائم، وتعزيز التدخل والدعم الفردي المبكر للطلبة، ورفع كفاءة إعداد المعلمين والتطوير المهني، مع متابعة التقييم البحثي للمشروعات واستخدام نتائجه في تعديل السياسات، وتعزيز التعاون المحلي لتبادل أفضل الممارسات وضمان العدالة التعليمية.

(6) دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). (2023). بعنوان "مستقبل نموذج تمويل مؤسسات التعليم العالي في فنلندا"

The future of Finland's funding model for higher education institutions

هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية نظام التمويل الحالي في دعم جودة التعليم، والبحث العلمي، والابتكار، ومدى قدرته على تعزيز الكفاءة والمساءلة داخل مؤسسات التعليم العالي، كما سعت إلى اقتراح بدائل إصلاحية تحقق توازنًا بين الاستقلالية الجامعية والتمويل القائم على الأداء والنتائج، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، مستندًا إلى بيانات كمية ونوعية جمعتها فرق عمل من جامعات فنلندية ومؤسسات حكومية، إضافةً إلى مقارنة سياسات التمويل الفنلندية بنماذج تمويل في دول أخرى من منظمة OECD، باستخدام التقرير أدوات تحليل السياسات (Policy

Analysis Framework) لقياس مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية في ضوء الإصلاحات المطبقة منذ عام 2017، و وتوصلت الدراسة إلى أن نظام التمويل الفنلندي، رغم فعاليته في تحقيق قدر من العدالة والاستقرار، يواجه تحديات تتعلق بضعف الحوافز المرتبطة بالأداء، وعدم كفاية التمويل المخصص للبحث والابتكار في بعض المجالات. كما أوضحت النتائج أن زيادة الاعتماد على التمويل التنافسي والتمويل القائم على النتائج يمكن أن يعزز من جودة الأداء المؤسسي دون المساس بمبدأ المساواة الذي يميز التعليم الفنلندي، وأوصت الدراسة بإعادة هيكلة نظام التمويل بحيث يكون أكثر مرونة وشفافية، مع تطوير آليات لربط التمويل بمخرجات محددة في مجالات التعليم والبحث والتعاون الدولي.

(7) دراسة "فاني جرين" (Fanny Gérin-Lajoie, 2015)" بعنوان " "تنفيذ التغييرات التعليمية في فنلندا: حالة إصلاح التعليم العام

Implementation of education change in Finland: the case of the undivided public education reform .

تناول الدراسة تنفيذ إصلاح التعليم الأساسي غير المقسّم في فنلندا، بوصفه نموذجًا لتطبيق التغيير التربوي في سياق وطني لامركزي، وهدفت الدراسة إلى تحليل كيفية تنفيذ هذا الإصلاح على المستويين الوطني والمحلي، والكشف عن العوامل التي ساهمت في نجاحه أو أعاقت تطبيقه، ووظفت الدراسة المنهج النوعي الوصفي من خلال دراسة حالة، وجمعت البيانات بواسطة تحليل الوثائق الرسمية، والمقابلات، والاستبيانات، مع تطبيق أسلوب تحليل المحتوى لفهم ديناميات التنفيذ، أظهرت النتائج أنّ عملية الإصلاح اتّسمت بدرجة عالية من اللامركزية، حيث وضعت السلطات الوطنية الإطار العام والأهداف بينما تولّت البلديات والمدارس تحديد طرائق التنفيذ بما يتناسب مع واقعها المحلي، كما أبرزت الدراسة أهمية مشاركة الفاعلين التربويين المحليين في صنع القرار، وأن نجاح الإصلاح ارتبط بانسجامه مع الثقافة التعليمية والقيم القائمة في النظام الفنلندي، وأكدت النتائج أنّ تجربة فنلندا في هذا المجال تمثّل نموذجًا فعّالًا لإدارة التغيير التعليمي يقوم على الثقة، والمهنية، والاستقلالية المؤسسية.

أوجه التشابه بين البحث الحالي والدراسات السابقة.

الهدف العام: يتفق البحث الحالي مع دراسة (القناني والشريف، 2025؛ والديك، 2024؛ والصحفي وآخرون، 2021) في الهدف المقارن بين نظامين تعليميين، واستكشاف سبل الاستفادة من الخبرة الأجنبية في تطوير التعليم السعودي.

المنهج المستخدم: يتفق البحث الحالي مع معظم الدراسات السابقة في استخدام المنهج المقارن (Comparative Method)، الذي يعتمد على تحليل أوجه الشبه والاختلاف بين النظم التعليمية بهدف استخلاص الدروس المستفادة.

تناول عناصر النظام التعليمي: يتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة والتي ركزت على تحليل الفلسفة التربوية، الأهداف، المراحل التعليمية، المناهج، التقويم، المعلم، التمويل، والإدارة التعليمية، مثل دراسة (القناني والشريف، 2025)، (الزهراني وآخرون، 2020)، و(الصحفي وآخرون، 2021).

المرجعية المقارنة: يتفق البحث الحالي مع دراسات مثل (الديك، 2024) و(Fanny Gérin-Lajoie, 2015) في اختيار فنلندا كنموذج تربوي، نظرًا لتميزها في الأداء والجودة التعليمية، مما يمنح المقارنة مصداقية وأهمية تطبيقية.

أوجه الاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة.

في نطاق المقارنة: **البحث الحالي يركز** فقط على فنلندا والمملكة العربية السعودية، بينما بعض الدراسات السابقة وسّعت المقارنة لتشمل دولًا أخرى (كوريا الجنوبية، كندا، اليابان، فرنسا، الإمارات، ومصر)، مما يجعل البحث الحالي أكثر تعمقًا وتحليلًا ثنائيًا.

في الفئة التعليمية المستهدفة: البحث الحالي ارتكز على النظام التعليمي ككل (الأساسي وما يرتبط به)، بينما بعض الدراسات ركزت على مراحل محددة مثل التعليم العالي (OECD, 2023)، أو مرحلة ما قبل الابتدائي (ISTP, 2025).

سبل الاستفادة من الدراسات السابقة في البحث الحالي:

في تحديد الإطار النظري والمفاهيمي: يمكنك الاستفادة من تصنيفات وعناصر تحليل النظام التعليمي الواردة في دراسات (القناني والشريف، 2025) و(الزهراني وآخرون، 2020) لتحديد المحاور المقارنة في دراستك (مثل: الأهداف، المراحل، المناهج، التمويل، التقويم).

في صياغة محاور المقارنة التحليلية: توظيف دراسة (Fanny Gérin-Lajoie, 2015) ومنهجها في تحليل ديناميكية التغيير والإصلاح التعليمي في فنلندا، وتوظيف التجربة داخل نظام التعليم السعودي، وتوظيف نتائج دراسات (الصحفي وآخرون، 2021) و(OECD, 2023) لتوضيح مقومات نجاح التعليم الفنلندي، مثل الاستقلالية والثقة والتمويل المرتبط بالأداء، والاستفادة من توصيات (الديك، 2024) و(ISTP, 2025) حول تبني اللامركزية، وتمكين السلطات المحلية، وتحسين إعداد المعلمين، واستدامة التمويل، وربطها بمستهدفات رؤية السعودية 2030، في تطوير نظام التعليم بالمملكة.

مخطط البحث.

سار البحث فكريا لتحقيق أهدافه وفق المحاور والمباحث والعناصر التالية:

المحور الأول: النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية، مستعرضًا فلسفة وأهداف التعليم الوطني، ومراحل التعليم العام بمستوياته المختلفة، ثم تطرق إلى إدارة التعليم وآليات تمويله، وإعداد المعلم وتدريبه، إضافة إلى أساليب الإشراف والتقويم المتبعة في النظام التعليمي السعودي، كما سلط الضوء على أهم التجديدات التربوية التي شهدها التعليم في ضوء التغيرات العالمية المعاصرة، واختتم بعرض القوى والعوامل المؤثرة في تطور النظام التعليمي السعودي.

المحور الثاني: النظام التعليمي في فنلندا، من خلال عرض فلسفة وأهداف التعليم الفنلندي، ومراحله التنظيمية، وآليات الإدارة والتمويل، وأسلوب إعداد المعلم وتدريبه، كما تناول أساليب الإشراف والتقويم المتبعة في المدارس الفنلندية، وملامح التجديد والابتكار التي تميز النظام الفنلندي، إضافة إلى القوى والعوامل المؤثرة فيه، مما أتاح فهماً أعمق لأسباب تميزه وجودته العالية.

المحور الثالث: أوجه الاستفادة من النظام التعليمي في فنلندا داخل المملكة العربية السعودية.

المحور الرابع: تصورًا مقترحًا لتطوير النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية في ضوء التجربة الفنلندية، حيث تضمن هذا المحور عرضًا للأسس العامة التي يقوم عليها التصور، والإجراءات العملية المقترحة لتطوير التعليم، إضافة إلى تحديد المتطلبات الضرورية لتنفيذ التصور.

وفيما يلي تناول ما سبق

الإطار النظري للبحث.

المحور الأول: نظام التعليم في المملكة العربية السعودية.

تهدف رؤية المملكة في المجال التعليمي إلى الارتقاء بالتعليم وتجويد المخرجات، وتحقيق مؤشرات أداء عالية تسهم في وضع المملكة في مصاف الدول المتقدمة في التعليم، وهو ما دفع وزارة التعليم إلى مواكبة الرؤية من خلال وضع أهداف وخطط وبرامج نوعية شاملة، تضمنت تدريب الكادر التعليمي، وتطوير البيئة المدرسية والتقنية والمناهج، وتعزيز المبادرات والبرامج الإثرائية، وإشراك الأسرة والمجتمع. وهذه المبادرات ستنجح في تحقيق نتائج ومؤشرات عالية من خلال تعاون وتكاتف جميع أطراف العملية التعليمية (الزويخ، ٢٠١٧، 25).

ويعد نظام التعليم في المملكة العربية السعودية نموذج فريد إن قارناه بغيره من النظم التعليمية، فرغم، حداثة أخذ المملكة النسبي بمفاهيم التعليم النظامي وتطبيقاته، إلا أنها شقت طريقها لتحتل مكانة مرموقة بين الدول بحكم إنجازاتها التربوية. وهذه المكانة المميزة التي تحتلها المملكة ليست شيئاً جديداً، إنها تستند إلى ماضٍ مجيد وتراث أصيل، بعثته المملكة لاستيعاب ظروف عصرها مما زاد من أهميتها (الغامدي، وعبد الجواد، 2015، 53).

أولاً: تاريخ التعليم في المملكة العربية السعودية ومراحل تطوره.

التعليم قبل إنشاء مديرية المعارف:

يشير مؤرخو التعليم في المملكة خلال الفترة التي تسبق إنشاء مديرية المعارف أن التعليم شهد ثلاث مراحل وهي:

1-المرحلة الأولى التعليم التقليدي: يتمثل في الكتاتيب وفي حلقات الدروس والمساجد، ومجالس العلماء، وكانت مدة الدراسة تتراوح ما بين خمس إلى ست سنوات، وكانت تنتشر في الحجاز وكذلك في نجد والمنطقة الشمالية والجنوبية.

2-المرحلة الثانية التعليم حكومي: يمكن أن يطلق عليه على أنه تعليم نظامي باللغة التركية في مكة والمدينة، وكانت تشرف عليه الحكومة العثمانية وكانت اللغة التركية أساساً للتدريس في هذه الفترة.

3-المرحلة الثالثة التعليم الأهلي: كان هذا التعليم يدار ويمول من قبل الأهالي وهو قريب إلى حد ما من التعليم التقليدي في مناهجه وطرق تدريسه. (سحتوت ويونس،2015، 59)

التعليم بعد إنشاء مديرية المعارف:

ظهر أول نظام للتعليم في المملكة العربية السعودية بإنشاء مديرية المعارف عام 1344هـ (1926م)، والتي تعد بمثابة إرساء حجر الأساس لنظام التعليم في المملكة، وهي مرحلة حافلة بالعطاء والإنجازات والتجارب الإصلاحية التي أجراها الملك عبد العزيز في مجال التربية والتعليم، وفي عام 1346هـ (1928هـ) صدر قرار تشكيل أول مجلس للمعارف والهدف منه وضع نظام تعليمي يشرف على التعليم في منطقة الحجاز، ومع قيام المملكة العربية السعودية اتسعت صلاحيات مديرية المعارف ولم تعد وظيفتها قاصرة على الإشراف على التعليم في الحجاز فقط، بل شملت الإشراف على جميع شؤون التعليم في المملكة كلها، وكانت تضم 323 مدرسة وبدأت بأربع مدارس، وفي عام 1371هـ (1952م) تم إنشاء وزارة المعارف، وكانت امتداداً وتطويراً لمديرية المعارف، وأسند إليها التخطيط والإشراف على التعليم العام للبنين في مراحله الثلاث (الابتدائي – المتوسط – الثانوي)، وكان الملك فهد بن عبد العزيز-رحمه الله- أول وزير لها. (موقع وزارة التعليم).

واتخذت من مكة المكرمة مقراً لها منذ إنشائها حتى الشهر الثالث من عام 1376هـ وأنشطتها، إضافة إلى الاهتمام بالتعليم العام للبنين ومعاهد المعلمين والمعاهد الفنية، وكانت تشرف على الجامعات حتى عام 1395هـ، حيث تم في هذا العام إنشاء وزارة التعليم العالي ومن ثم تأسست المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني عام 1400هـ. (أبو عراد والغفيري،2017م، ص 13)

وفي عام 1379هـ (1959م) . تم إنشاء الرئاسة العامة لتعليم البنات بعدد 15 مدرسة ابتدائية ومعهد معلمات متوسط واحد، ومع تطور التعليم صدر المرسوم الملكي بضم الرئاسة العامة لتعليم البنات إلى وزارة المعارف عام 1423هـ (2003م)، وبعد عام تم تحويل مسمى وزارة المعارف إلى وزارة التربية والتعليم.

وسعياً لتحسين مخرجات التعليم، وتطوير المناهج، وتقليل الفجوة بين التعليم العام والتعليم العالي، وتحقيقاً للترابط والتناغم والتكامل بينهما بما ينعكس إيجابا على الارتقاء بالمخرجات التعليمية، وبما يتناسب مع متطلبات سوق العمل، وتوحيد الجهود واستثمار الطاقات والكفاءات

والقدرات في الوزارتين، صدر أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز في ٩ من ربيع الثاني ١٤٣٦ هـ الموافق ٣٠ يناير ٢٠١٥م بدمج وزارتي التربية والتعليم العالي في وزارة واحدة بمسمى (وزارة التعليم). (موقع وزارة التعليم).

ثانيًا: فلسفة وأهداف نظام التعليم في بالمملكة العربية السعودية.

يقوم نظام التعليم السعودي على مبادئ وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وهي تهدف إلى غرس العقيدة الإسلامية بين النشء وتنشئة الأجيال عليه، وإلزامية ومجانية التعليم في كافة مراحله وأنواعه، فلا تتقاضى الدولة رسوماً دراسية عليه. (وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية،1416هـ، ص24)

وحددت وثيقة التعليم السعودي فلسفة التعليم العام في المملكة العربية السعودية فى مجموعة من الأسس، منها (وثيقة التعليم السعودي،2023، 20: 25):

1) **الإيمان بأهمية التعليم للفرد والمجتمع.**
2) **السعي إلى إعداد الطلاب للحياة العملية، والمشاركة في بناء المجتمع.**
3) **الاهتمام بالتنوع والعدالة الاجتماعية.**
4) **التركيز على القيم الإسلامية والوطنية.**
5) **تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات اللازمة للنجاح في الحياة العملية.**
6) **تنمية مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات.**
7) **تعزيز المسئولية الاجتماعية والمشاركة المدنية.**
8) **ترسيخ القيم الإسلامية والوطنية.**

كما يقوم التعليم السعودي على فلسفة مجتمع المعرفة وهي ضرورة تسليح الطالب بالمهارات اللازمة له مثل مهارات البحث والتعلم مدى الحياة، ومهارات التفكير الناقد والقدرة على التكيف ومسايرة التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك ضرورة استخدام عديد من الطرق لتحسين مخرجات التعليم لإنتاج المعرفة وتوظيفها وتقويمها بدلاً من اكتسابها، (أبو زيد، 2017، 69).

ثالثًا: مراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

ينقسم العام الدراسي في المملكة العربية السعودية في التقويم الجديد إلى ثلاثة فصول دراسية، يتكون كل فصل من 13 أسبوعاً، ويتم منح إجازة مدتها أسبوع بين كل فصل، وتضمن ١٢ إجازة

أثناء العام الدراسي، وبكل فصل دراسي يوجد إجازات لنهاية أسبوع مطولة، من غير إجازة نهاية العام الدراسي. (موقع وزارة التعليم، التقويم الدراسي لعام 1443هـ)

وينقسم التعليم في المملكة العربية السعودية إلى ثلاثة أقسام رئيسة؛ القسم الأول هو التعليم ما قبل التعليم الأساسي، ويشمل مرحلة رياض الأطفال التي تُعد تمهيداً للالتحاق بالتعليم العام. أما القسم الثاني فهو التعليم العام، وهو تعليم إلزامي ومجاني تشرف عليه وزارة التعليم، وينقسم إلى ثلاث مراحل، المرحلة الابتدائية ومدتها ست سنوات، والمرحلة المتوسطة ومدتها ثلاث سنوات، والمرحلة الثانوية ومدتها ثلاث سنوات، ليكون مجموعها اثنتي عشرة سنة دراسية. بينما يشمل القسم الثالث التعليم العالي، والذي يتضمن الدراسة الجامعية لمرحلة البكالوريوس، ثم الدراسة العليا للحصول على شهادتي الماجستير والدكتوراه (وزارة التعليم، 2023)

وتنقسم مراحل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية إلى:

أ) التعليم ما قبل الابتدائي: (سحتوت ويونس،2015، 71-74)

وهي المرحلة أولية من مراحل التربية والتعليم تتميز بالرفق في معاملة الطفولة وتوجيهها وهي تهيئ الطفل لاستقبال أدوار الحياة التالية على أساس صحيح من خلال التنشئة الصالحة المبكرة.

- أهداف مرحلة رياض الأطفال.

1) تحدد سياسة التعليم في المملكة أهداف دور الحضانة ورياض الأطفال.

2) صيانة فطرة الطفل ورعاية نموه الخلقي والعقلي والجسمي في ظروف طبيعية سوية لجو الأسرة، متجاوبة مع مقتضيات الإسلام.

3) تكوين الاتجاه الديني القائم على التوحيد، المطابق للفطرة.

4) أخذ الطفل بآداب السلوك، وتيسير امتصاصه للفضائل الإسلامية والاتجاهات الصالحة بوجود أسوة حسنة وقدوة محببة أمام الطفل.

5) إيلاف الطفل الجو المدرسي، وتهيئته للحياة المدرسية، ونقله برفق من (الذاتية المركزية) إلى الحياة الاجتماعية المشتركة مع أترابه.

6) تزويده بثروة من التعابير الصحيحة والأساسيات الميسرة، والمعلومات المناسبة لسنه والمتصلة بما يحيط به.

7) تدريب الطفل على المهارات الحركية، وتعويده العادات الصحيحة، وتربية حواسه وتمرينه على حسن استخدامها.

8) –تشجيع نشاطه الابتكاري وتعهد ذوقه الجمالي وإتاحة الفرصة أمام حيويته للانطلاق الموجه.

- **تنظيم مرحلة رياض الأطفال.**

بدأ الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال منذ عام 1381هـ وبعد أربع سنوات من هذا التاريخ بلغ عدد رياض الأطفال 13 روضة أهلية، وفي عام 1386هـ افتتحت وزارة المعارف أول روضة حكومي، وفي عام 1395هـ افتتحت الرئاسة العامة لتعليم البنات أول روضة حكومية في مكة المكرمة لأبناء العاملات في الرئاسة.

وفي عام 1406هـ بدأ مشروع تطوير رياض الأطفال وصدر الأمر السامي بعقد اتفاقية بين الرئاسة العامة لتعليم البنات ومنطقة اليونسكو وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية بهدف النهوض بمرحلة رياض الأطفال وذلك عام 1408هـ وقد نتج عن هذا المشروع تطوير شامل لمرحلة رياض الأطفال بالمملكة ويتضمن المناهج والمباني وإعداد المعلمات المؤهلات المدربات وإنشاء مراكز تدريب نموذجية ولا زال التطوير مستمر في جميع الجوانب التربوية. (موقع وزارة التعليم)

- **منهجية عمل مراحله رياض الأطفال.**

تعمل مرحلة رياض الأطفال على إكساب الطفل الاتجاهات الاجتماعية السليمة وذلك من خلال تعامله مع أقرانه، وإكسابه المهارات اللغوية الأساسية، وتدريب الطفل على بعض المهارات اليدوية، وكذا المهارات الممهدة لعمليات القراءة والكتابة، ويتم تحقيق ذلك من خلال اللعب والنشاط، والزيارات، والرحلات، والأشغال اليدوية، والأناشيد، والممارسات المختلفة للآداب العامة والعادات الصحية، إلى جانب المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب (الغامدي، وعبد الجواد،2015، 133).

ب) المرحلة الابتدائية.

يعج التعليم الابتدائي اللبنة المهمة في عملية التعليم والتعلم، ولهذا اهتمت الدول في العصر الحاضر وأولت هذا التعليم اهتماماً كبيراً لأنه يمثل في أغلب دول العالم قاعدة وبداية سلم التعليم الأساسي، وكلما كانت القاعدة قوية وراسخة كلما كان البناء قوياً، ويبدأ التحاق التلميذ به في سن السادسة من عمره، ومدة الدراسة في التعليم الابتدائي تختلف من دولة لأخرى، ومدته في المملكة العربية السعودية ست سنوات وتعد مرحلة إلزامية .

وفي وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية: المرحلة الابتدائية هي القاعدة التي يرتكز عليها إعداد الناشئين للمراحل التالية من حياتهم وهي مرحلة عامة تشمل أبناء الأمة جميعها وتزودهم بالأساسيات من العقيدة الصحيحة والاتجاهات السليمة والخبرات والمعلومات والمهارات. (أبو عراد والغفيري، 2017، 73-74)

- **أهداف مرحلة التعليم الابتدائي.**

حددت سياسة التعليم أهداف التعليم الابتدائي بالمواد الآتية:

1) تنمية العقيدة الإسلامية الصحيحة في نفس الطفل ورعايته بتربية إسلامية متكاملة، في خلقه وجسمه وعقله ولغته وانتمائه إلى أمة الإسلام.
2) تدريب الطفل على إقامة الصلاة، وأخذه بآداب السلوك والفضائل.
3) تنمية المهارات الأساسية لدى الطفل وخاصة المهارة اللغوية، والمهارة العددية، والمهارات الحركية.
4) تزويد الطفل بالقدر المناسب من المعلومات في مختلف الموضوعات.
5) تعريفه بنعم الله عليه في نفسه، وفي بيئته الاجتماعية والجغرافية، ليحسن استخدام النعم، وينفع نفسه وبيئته.
6) تربية ذوقه البديعي، وتعهد نشاطه الابتكاري، وتنمية تقدير العمل اليدوي لديه.
7) تنمية وعيه ليدرك ما عليه من الواجبات وماله من الحقوق، في حدود سنه وخصائص المرحلة التي يمر بها، وغرس حب وطنه، والإخلاص لولاة أمره.
8) توليد الرغبة لديه في الازدياد من العلم النافع والعمل الصالح.
9) عداد الطالب لما يلي هذه المرحلة من مراحل حياته. (سحتوت ويونس،2015، 75)

- تنظيم مرحلة التعليم الابتدائي.

يُعَد تنظيم مرحلة التعليم الابتدائي في المملكة العربية السعودية من المهام الأساسية التي تشرف عليها الجهات التعليمية المختصة. وقد كان الإشراف على هذه المرحلة وإدارة مدارسها يتوزع بين عدة جهات تتعاون جميعها على نشر التعليم الابتدائي في مختلف مدن المملكة وقراها. وتشمل هذه المدارس مدارس حكومية تتبع وزارة التعليم، أو وزارة الدفاع، أو الحرس الوطني، إضافةً إلى المدارس الأهلية التي تخضع لإشراف وزارة التعليم، وفى الوقت الحالي تشرف وزارة التعليم العام عليها (العتيبي والشدي،2019م، ص111)

- منهجية عمل مرحلة التعليم الابتدائي.

تُعَد منهجية عمل مرحلة التعليم الابتدائي في المملكة العربية السعودية من الركائز الأساسية في تطوير العملية التعليمية، فبعد تأسيس مديرية المعارف العامة عام 1344هـ، تم إعداد أول منهج دراسي للمرحلة الابتدائية في عام 1345هـ، وقد تميز هذا المنهج باهتمامه بالعلوم الدينية وحرصه على تزويد التلاميذ بالمعارف والمهارات التي تمكّنهم من خدمة وطنهم بصورة أفضل، كما حدّدت المادة (207) من وثيقة سياسة التعليم مجموعة من المعايير التي يجب أن تراعيها المناهج الدراسية، ومن أبرزها:

1) أن تكون منبثقة من الإسلام ومن مقومات الأمة وأسس نظامها.
2) أن توافق حاجات الأمة وترمي إلى تحقيق أهدافها.
3) أن تكون مناسبة لمستوى الطلاب.
4) أن تحقق المستوى المطلوب في الدارسين وأهداف التعليم.
5) أن تتسم بالتوازن والمرونة وتلائم مختلف البيئات والأحوال.

وفي ضوء هذه المعايير، وُضعت الخطة الدراسية للمرحلة الابتدائية (بنين وبنات) بما يحقق التكامل بين الأهداف والمضامين التعليمية (مصطفى، 2019، 121–122).

ج) مرحلة التعليم المتوسط.

مرحلة التعليم المتوسطة تعليمية تأتي بعد المرحلة الابتدائية وتمتد لثلاث سنوات، وهي مرحلة ثقافية عامة تهدف إلى تربية الناشئ تربيةً إسلاميةً شاملةً في عقيدته وعقله وجسمه وخلقه، مع مراعاة نموه وخصائص الطور العمري الذي يمر به. كما تسهم هذه المرحلة، جنبًا إلى جنب مع المراحل التعليمية الأخرى، في تحقيق الأهداف العامة للتعليم في المملكة العربية السعودية (سحتوت ويونس، 2015، ص 79).

- أهداف مرحلة التعليم المتوسط.

حددت وثيقة التعليم الصادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية أهداف المرحلة المتوسطة في مجموعة من المواد التي تُبرز الجوانب العقدية والعلمية والاجتماعية في بناء شخصية الطالب. ومن أبرز هذه الأهداف:

1) تمكين العقيدة الإسلامية في نفس الطالب وجعلها ضابطًا لسلوكه وتصرفاته، وتنمية محبة الله وتقواه وخشيته في قلبه.

2) تزويد الطالب بالخبرات والمعارف الملائمة لسنه، ليُلم بالأصول العامة والمبادئ الأساسية للثقافة والعلوم.

3) تدريب الطالب إلى البحث عن المعرفة وتعويده التأمل فيما حوله.

4) تنمية القدرات العقلية والمهارات المختلفة لدى الطالب وتعهدها بالتوجيه والتهذيب.

5) تربية الطالب على الحياة الاجتماعية الإسلامية التي يسودها الإخاء والتعاون وتقدير المسؤولية وتحملها.

6) تدريب الطالب على خدمة مجتمعه ووطنه، وتنمية روح النصح والإخلاص لولاة الأمر.

7) تحفيز همة الطالب لاستعادة أمجاد أمته الإسلامية، والعمل على السير بها في طريق العزة والكرامة (مصطفى، 2019، 129).

- تنظيم مرحلة التعليم المتوسط.

كان التعليم المتوسط في المملكة العربية السعودية مدمجًا مع التعليم الثانوي حتى عام 1377هـ، ثم جرى تقسيم التعليم الثانوي إلى مرحلتين مدة كل منهما ثلاث سنوات، هما: المرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية. وبهذا يُعَد عام 1378هـ بداية ظهور التعليم المتوسط كمرحلة تعليمية مستقلة ضمن السلم التعليمي في المملكة (أبو عراد والغفيري، 2017، 95).

- منهجية عمل مرحلة التعليم المتوسط.

تقوم منهجية عمل مرحلة التعليم المتوسط في المملكة العربية السعودية على تحقيق التوازن بين العلوم الدينية واللغوية والعلمية، بما يسهم في بناء شخصية الطالب معرفيًا وأخلاقيًا. وتأتي العلوم الدينية وعلوم اللغة العربية في مقدمة المقررات الدراسية، بهدف ترسيخ العقيدة الإسلامية وتنمية مهارات التواصل اللغوي لدى الطلاب. كما أُدرجت مادة اللغة الإنجليزية كلغة ثانية، لتمكين الطلاب من الاطلاع على الثقافة العالمية والتواصل مع مصادر المعرفة الحديثة، مما يعزز من قدراتهم العلمية والحضارية في إطار من القيم الإسلامية الأصيلة (أبو عراد والغفيري، 2017، 97).

د) مرحلة التعليم الثانوي.

تعد المرحلة الثانوية من أهم المراحل في الحياة التعليمية، فهي تمثل بداية تكوين الشخصية السوية للشباب وإعداد جيل قادر على تحمل المسئولية وتطوير جوانب الحياة في المجتمع، بالإضافة إلى ذلك، فإنها المرحلة التي يتم فيها توضيح أهداف السياسة التعليمية لإعداد جيل

يستجيب لمتطلبات المجتمع، ويتم تنظيم التعليم الثانوي بوصفه نظامًا مخططًا ومنظمًا يعتمد على استراتيجيات تعليمية مناسبة، تستند هذه الاستراتيجيات إلى أسس علمية رسمتها وثيقة التعلم التي أصدرتها اللجنة العليا لسياسة التعليم في المملكة، وتكمن من بين الأهداف المحددة للتعليم الثانوي تنمية التفكير العلمي لدى الطلاب، وتعزيز روح البحث والتجريب، كما يهدف إلى تعزيز استخدام المنهج العلمي وتعود الطلاب على طرق الدراسة السليمة" (النصار، 2016، 204).

- أهداف مرحلة التعليم الثانوي.

حددت وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية أهداف المرحلة الثانوية وفق ما يلى (وزارة التعليم السعودي، 2020، 1-5) :

1) متابعة تحقيق الولاء لله وحده، وجعل الأعمال خالصة لوجهه ومستقيمة – في كل جوانبها – على شرعه.

2) دعم العقيدة الإسلامية التي تستقيم بها نظرة الطالب إلى الكون، والإنسان، والحياة في الدنيا والآخرة.

3) تحقيق الوفاء للوطن الإسلامي العام، والوطن الخاص بالمملكة العربية السعودية.

4) تعهد قدرات الطالب، واستعداداته المختلفة التي تظهر في هذه الفترة، وتوجيهها وفق ما يناسبه، وما يحقق أهداف التربية الإسلامية.

5) تنمية الفكر العلمي لدى الطالب، وتعميق روح البحث والتجريب.

6) إتاحة الفرصة أمام الطلاب القادرين، وإعدادهم لمواصلة الدراسة بمستوياتها المختلفة في المعاهد العليا والكليات الجامعية في مختلف التخصصات.

7) تهيئة سائر الطلاب للعمل في ميادين الحياة بمستوى لائق.

8) تخريج عدد من المؤهلين مسلكيًا وفنيًا؛ لسد حاجة البلاد في المرحلة الأولى من التعليم والقيام بالمهام الدينية والأعمال الفنية وغيرها.

9) رعاية الشباب على أساس الإسلام، وعلاج مشكلاتهم الفكرية والانفعالية ومساعدتهم فى اجتياز هذه المرحلة الحرجة من حياتهم بنجاح وسلام .

10) تكوين الوعي الإيجابي الذي يواجه به الطالب الأفكار الهدامة، والاتجاهات المضللة (عبد الرحمن الحامد، 2006، 105)

- تنظيم مرحلة التعليم الثانوي.

أتى تنظيم مرحلة التعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية نتاجًا لتطور تاريخي بدأ مع تأسيس مديرية المعارف عام 1355هـ (1936م)، حين أنشئت مدرسة تحضير البعثات في مكة المكرمة بهدف إعداد الطلاب للابتعاث إلى الخارج لاستكمال دراستهم. وكانت مدة الدراسة في هذه المدرسة خمس سنوات بعد المرحلة الابتدائية، ثم زيدت إلى ست سنوات عام 1364هـ، لتقسَّم إلى مرحلتين: مرحلة الكفاءة المتوسطة، والمرحلة الثانوية، مدة كل منهما ثلاث سنوات. وفي عام 1378هـ، تم فصل المرحلة المتوسطة عن الثانوية، ليصبح التعليم الثانوي مرحلة مستقلة في السلم التعليمي. كما نُظِّمت الدراسة في هذه المرحلة إلى قسمين: علمي وأدبي، بما يتيح للطلاب التخصص وفق ميولهم وقدراتهم. وقد شهد التعليم الثانوي توسعًا كبيرًا بعد إنشاء وزارة المعارف عام 1373هـ، حيث انتشرت المدارس الثانوية في مختلف مناطق المملكة واستمر تطويرها حتى الوقت الحاضر (مصطفى، 2019، 131–134).

- **منهجية عمل مرحلة التعليم الثانوي.**

تستند منهجية عمل التعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية إلى رؤيةٍ تطويرية شاملة تتماشى مع رؤية المملكة 2030 التي جعلت التعليم أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وقد حرصت وزارة التعليم على تطوير المرحلة الثانوية بصورة مستمرة من خلال متابعة أفضل الممارسات التعليمية العالمية، وبما يضمن مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الوطنية المستقبلية.

ومن أبرز مظاهر هذا التطوير اعتماد نظام المسارات الثانوية، الذي تم تطبيقه في العام الدراسي 1442–1443هـ، ويهدف إلى إتاحة الفرص أمام الطالب لاختيار المسار الذي يتوافق مع ميوله وقدراته، وتنمية مهاراته وكفاياته الحديثة التي تمكّنه من الالتحاق بالتعليم العالي أو سوق العمل. ويتضمن النظام خمس مسارات رئيسة هي: المسار العام، ومسار علوم الحاسب والهندسة، ومسار الصحة والحياة، ومسار إدارة الأعمال، والمسار الشرعي، بحيث يقدم كل مسار فرص تعلم متجددة ومحتوى تخصصي نوعي (وزارة التعليم، 1443هـ).

ويُبنى النظام على تسعة فصول دراسية تُدرَّس خلال ثلاث سنوات، تبدأ بسنة أولى مشتركة تشمل مقررات علمية وإنسانية عامة، تليها سنتان تخصصيتان يُسكَّن خلالهما الطالب في أحد المسارات وفق ميوله واستعداداته. وتنقسم المواد الدراسية في جميع المسارات إلى أربعة أنواع:

1) مواد عامة مشتركة بين جميع المسارات (مثل: اللغة العربية، الدراسات الإسلامية، علم البيئة).

2) مواد تخصصية مشتركة بين مسارين أو أكثر (مثل: التصميم الهندسي، أو القانون).

3) مواد تخصصية خاصة بكل مسار (مثل: الأمن السيبراني لمسار علوم الحاسب والهندسة، أو أنظمة جسم الإنسان لمسار الصحة والحياة).

4) مواد اختيارية ضمن المسار العام تمكّن الطالب من تطوير مهاراته في مجالات متنوعة.

كما شمل تطوير التعليم الثانوي إدخال تعديلات واسعة على الخطط الدراسية الجديدة استجابةً لتطلعات رؤية 2030 ومواجهةً لمتطلبات المستقبل، ومن أبرزها: (وزارة التعليم، 2021).

1) زيادة عدد ساعات التعلم في مواد العلوم والرياضيات لتأهيل الطلاب للاختبارات الدولية.

2) إثراء المناهج بالتعليم الإلكتروني النشط المتزامن وغير المتزامن كمكون أساسي في الخطط الدراسية.

3) تقسيم العام الدراسي إلى ثلاثة فصول دراسية مدة كل فصل (13) أسبوعًا لتعزيز استمرارية التعلم وزيادة التطبيق العملي.

4) تعزيز العناية بالقرآن الكريم من خلال نشاط مصحف مدرستي وخطط حفظ إضافية.

5) تطوير خطط المدارس السعودية في الخارج لتتوافق مع خطط التعليم العام المعتمدة داخل المملكة.

وبذلك تُجسِّد منهجية عمل التعليم الثانوي في المملكة نقلة نوعية تهدف إلى بناء متعلم يمتلك مهارات القرن الحادي والعشرين، وقيمًا وطنية وإسلامية راسخة، وقدرة على الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة ضمن رؤية المملكة 2030 (وزارة التعليم، 1443هـ؛ وزارة التعليم، 2021م).

رابعًا: التحولات والإصلاحات في النظام التعليمي السعودي.

شهد التعليم في المملكة العربية السعودية سلسلة من التحولات والإصلاحات العميقة استجابة لتغيرات العصر ومتطلبات رؤية المملكة العربية السعودية 2030، إذ تبنت وزارة التعليم برامج تهدف إلى تحديث المناهج، ورفع كفاءة المعلمين، وتوسيع التمويل الخاص، واستغلال التقنيات الرقمية في التعليم (Oxford Business Group, 2022) كما تم إدخال أدوات تقييم جديدة، وتعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، مع اتخاذ خطوات لتحويل التعليم إلى نظام مرن تراعي احتياجات سوق العمل، وتدعم بناء مجتمع معرفي منافس دولياً.

ويشهد نظام التعليم في المملكة العربية السعودية خلال العقد الأخير تحولات وإصلاحات منهجية تهدف إلى بناء نظام تعليمي حديث ومرن يشمل جميع شرائح المجتمع ويواكب متطلبات التنمية وتحقيق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030. وقد أشار الرحيلي (2020، 323-345) أن النظام التربوي في المملكة حظي على مدى تاريخه الطويل بالعديد من البرامج والمشاريع الإصلاحية التطويرية... وأن رؤية 2030 تسعى لإصلاح النظام التربوي من خلال مواصلة الاستثمار في التعليم والتدريب، وضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع مدى الحياة». كما لفتت إلى أن من أبرز التحديات التي تواجه النظام التعليمي: ضعف البيئة التعليمية المحفزة على الإبداع، وضعف مهارات التفكير النقدي لدى الطلاب، واعتماد طرائق تدريس تقليدية.

خامسًا: إدارة التعليم في المملكة العربية السعودية.

شهدت إدارة التعليم في المملكة العربية السعودية تطورًا ملحوظًا ارتبط بتطور العملية التعليمية واتساع نطاقها وتعدد أنماطها، فقد بدأت بمستوى مركزي تمثل في مديرية المعارف التي أُنشئت عام 1344هـ لتتولى الإشراف على التعليم وتنظيم شؤونه، ثم تحولت إلى وزارة المعارف عام 1373هـ في خطوة هدفت إلى توسيع مهامها وتطوير بنيتها الإدارية، ومع اتساع رقعة التعليم وزيادة أعداد الطلاب والمدارس في مختلف مناطق المملكة، أعيدت هيكلة الوزارة وأُطلق عليها لاحقًا اسم وزارة التربية والتعليم، ثم دُمجت مهامها لاحقًا ضمن المسمى الحالي وزارة التعليم، لتتولى الإشراف الشامل على جميع مراحل التعليم العام والعالي في المملكة، ومع تنامي متطلبات التنمية واتساع مشاريع التعليم ضمن خطط التنمية الخمسية، توسع قطاع التعليم إداريًا ، فاستحدثت الوزارة إدارات تعليمية في مختلف المناطق والمحافظات بلغ عددها اثنتين وأربعين إدارة تعليمية موزعة على أنحاء المملكة، تتولى الإشراف الميداني والإداري على المدارس وتطبيق السياسات التعليمية الوطنية (الغامدي وعبد الجواد، 2015، ص 580) تحت أدارتين رئيستين.

1) وزارة التعليم:

تُعَدّ وزارة التعليم الجهة الرئيسة المسؤولة عن الإشراف على جميع أنواع التعليم المدني في المملكة العربية السعودية بشقيه العام والعالي، وذلك بعد صدور الأوامر الملكية الكريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله – بتاريخ 1436/4/9هـ، التي قضت بدمج وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم في وزارة واحدة تحت مسمى وزارة التعليم (السويد، 2019، 95). وبهذا الدمج أصبحت الوزارة إحدى أكبر الوزارات في تاريخ المملكة من

حيث المسؤوليات والميزانية، حيث تجاوزت ميزانيتها 217 مليار ريال سعودي، أي ما يقارب ربع الميزانية العامة للدولة.

وتهدف الوزارة إلى إتاحة التعليم للجميع ورفع جودة عملياته ومخرجاته، وتطوير بيئة تعليمية محفزة على الإبداع والابتكار بما يواكب متطلبات التنمية الوطنية. كما تسعى إلى تحسين حوكمة النظام التعليمي وتطوير مهارات وقدرات منسوبيها، وتزويد المتعلمين بالقيم والمهارات اللازمة ليصبحوا مواطنين صالحين وفاعلين في مجتمعهم ووطنهم (وزارة التعليم، 2020).

وتتمثل أبرز مهام وزارة التعليم في تعزيز القيم الوطنية والانتماء، وتحسين نواتج التعلم، والارتقاء بموقع النظام التعليمي عالميًا، إلى جانب تطوير التعليم بما يلبي احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية المستدامة. كما تعمل الوزارة على رفع كفاءة الكوادر التعليمية، وتعزيز مشاركة المجتمع والقطاعين الخاص وغير الربحي في دعم التعليم، وضمان فرص التعليم مدى الحياة، إضافة إلى رفع جودة البحث العلمي والابتكار وتطوير منظومة الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية (وزارة التعليم، 2020م).

2) المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني (TVTC)هي الجهة الحكومية المختصة بالتدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية، وقد أُنشئت عام 1400هـ/1980م بموجب المرسوم الملكي رقم (م/30) بتاريخ 10 شعبان 1400هـ. وفي عام 1428هـ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (268) بتاريخ 14 شعبان 1428هـ لإعادة تنظيم المؤسسة وتحديد مهامها وأهدافها (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، 2020).

وتهدف المؤسسة إلى تأهيل وتدريب القوى الوطنية في المجالات التقنية والمهنية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وتقديم برامج تدريبية عالية الجودة تؤهل المتدربين للحصول على وظائف مناسبة في سوق العمل أو تمكّنهم من ممارسة العمل الحر، كما تسعى إلى توفير بيئة تدريبية محفزة وآمنة، ونشر الوعي بأهمية المهن التقنية والمهنية، وتشجيع الاستثمار في التدريب التقني والمهني الأهلي (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، 2020).

وتتضمن مهام المؤسسة وضع السياسات والخطط العامة للتدريب ومتابعتها وتطويرها بما يتوافق مع خطط التنمية الوطنية، وتأهيل الكوادر التدريبية وتطويرها، وتصميم وتنفيذ البرامج التدريبية، وترخيص مراكز التدريب الأهلي والإشراف عليها، بالإضافة إلى إقامة شراكات استراتيجية

مع مختلف القطاعات العامة والخاصة، والمشاركة في المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالتدريب (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2007).

كما تمثل أحد الأعمدة الرئيسة لإعداد القوى البشرية المؤهلة للمستقبل. وقد توسعت منشآت المؤسسة لتصل إلى أكثر من 280 منشأة تدريبية تغطي جميع مناطق المملكة، وتشمل الكليات التقنية والمعاهد المهنية وكليات التقنية العالمية، إضافةً إلى قطاع التدريب الأهلي (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، 2020).

سادسًا: تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية.

تنص سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية على أن الدولة هي المسئولة عن تمويل التعليم، وأن التعليم مجاني لجميع المواطنين والوافدين باستثناء مؤسسات التعليم الأهلي، وتعكس الزيادة السنوية لمخصصات التعليم الاهتمام والمكانة التي ينالها في عملية التنمية الشاملة التي تشهدها المملكة في كافة المجالات. (الغامدي وعبد الجواد،2015، 112).

وتتمثل أساليب التمويل في التعليم السعودي على النحو التالي (الحربي، 2017، 62-64):

1) التمويل العام: هو المصدر التقليدي لتمويل التعليم، وهو أن تتحمل الدولة تمويل التعليم ودفع كامل تكاليف العملية التعليمية من خلال ميزانيات محددة.

2) التمويل الخاص: هو أسلوب من أساليب التمويل تتمثل في تحمل المجتمع دفع تكاليف تعليمهم عن طريق دفع الطلاب رسوم للخدمات التي يحصلون عليها من المؤسسات التعليمية.

3) التمويل المختلط: هي صيغة تمويلية تجمع بين التمويل العام والتمويل الخاص للتعليم، بحيث تتكفل الدولة أو المجتمع بمؤسساته بتوفير الخدمات التعليمية مع قيام الأفراد بدفع رسوم معينة لقاء هذه الخدمات.

4) التمويل من قبل الدولة: وهذا ما يطلق عليه المصدر التقليدي لتمويل التعليم، ويتمثل في أن تتحمل الحكومات نفقات التعليم إذ يتم تمويل جميع النشاطات التعليمية من ميزانية الدولة وهو أحد الأسباب في تزايد أعداد الملتحقين بالتعليم.

5) التمويل من قبل الأفراد: وفي هذا النوع من التمويل يتحمل الطالب وأولياء الأمور نفقات التعليم مقابل الخدمات التعليمية التي يتلقاها في المؤسسات التعليمية. ومن أهم سلبيات هذه الصيغة من دفع مصاريف مقابل الحصول على التعليم هي الحد من إمكانية ذوي الدخول

المنخفضة في الحصول على التعليم أو الاستمرار فيه، وقد يؤدي هذا الوضع إلى تفاقم مشكلة الأمية.

سابعا: إعداد المعلم وتدريبة في المملكة العربية السعودية.

تحظى مهنة التعليم باهتمام كبير في نظام التعليم السعودي، باعتبار أن المعلم هو حجر الزاوية في العملية التعليمية، ولقد مرت مهنة التعليم بتطورات تاريخية عديدة إلى أن أصبحت مهنة مثل غيرها من المهن تقوم على الإعداد لها مؤسسات أنشئت خصيصاً لذلك، وتبذل المملكة جهوداً كبيرة في تطوير إعداد المعلم كمياً ونوعياً خلال مراحل التكوين المهني للمعلم التي تبدأ باختيار أفضل العناصر للالتحاق بمؤسسات إعداد المعلم، والإعداد داخل تلك المؤسسات، والتدريب المستمر للمعلم أثناء الخدمة، وتمر مرحلة إعداد المعلم داخل المملكة العربية السعودية بسلسلة من الإجراءات.

1) تدريب المعلمين أثناء الخدمة.

تولي سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية تدريب المعلمين أثناء الخدمة أهمية بالغة باعتباره أداة ووسيلة لتطوير نظام التعليم السعودي، ولذلك فإن التدريب يمثل موقعاً متقدماً في سلم الأولويات في المجال التربوي لمواكبة كل جديد في مجال التربية، وتحقيق النمو المهني المستمر لشاغلي الوظائف التعليمية ورفع مستوى أدائهم والنهوض بمستوى العملية التعليمية والتربوية.

وفى هذا الصدد قام مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام بالتركيز على تطوير أداء المعلمين والمعلمات وإعادة تأهيلهم بوصفهم العنصر الرئيس في منظومة التعليم، وقد تضمّن المشروع برنامج إعادة تأهيل المعلمين والمعلمات الذي يهدف إلى رفع كفاءتهم التعليمية في تخصصاتهم، وتطوير قدراتهم التدريسية والقيادية في ضوء مفهوم الكفاءات والمهارات والمعارف المعاصرة، إضافةً إلى جعل التدريب عملية تفاعلية مستمرة تسهم في النمو المهني المستدام. كما يسعى البرنامج إلى تزويد المعلمين والمعلمات بمهارات تقنية المعلومات والاتصالات لتمكينهم من توظيفها بفاعلية في التدريس، فضلاً عن تنمية السمات الإيجابية في شخصياتهم وتعزيز روح الانتماء والولاء للوطن ولمهنة التعليم (مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام، د.ت).

2) مراكز تدريب المعلمين والمعلمات.

أنشأت وزارة التربية والتعليم (42) اثنين وأربعين مركزاً لتدريب المعلمين والمعلمات بواقع مركز في كل إدارة تعليم، وسعت إلى تعزيز مخصصاته المالية، وإيجاد الكوادر المخصصة للقيام بعملية التدريب، وتقوم هذه المراكز بمهام محددة وفق سياسة معتمدة تتجه لجميع العاملين والعاملات في الحقل التعليمي الحصول على دورات تدريبيه كل في مجاله، وقد وفرت هذه المراكز كافة الإمكانات المادية والبشرية حتى تتمكن من تحقيق رسالتها التدريبية، وتقوم المراكز بمسؤولياتها التدريبية طوال العام الدراسي، إذ يقدر عدد المستفيدين منها كل عام (80) بثمانين ألف معلم ومعلمة، حيث تحرص الوزارة على أن يحصل كل من ينتمي إلى لرسالة التعليم على دورة واحدة على الأقل كل خمس سنوات.(الغامدي وعبدالجواد،2015، 268).

3) المعهد الوطني للتطوير المهني والتعليمي.

أنشئ المعهد بهدف دعم تمهين التعليم العام، وتقديم الدعم لمراكز التدريب في الإدارات التعليمية في المدن والمحافظات والإشراف على تنفيذ برامج التطوير المهني التعليمي، والارتقاء بمستوى الممارسات المهنية التعليمية من خلال بناء منظومة للتطوير المهني التعليمي يتم تطبيقها على الميدان التعليمي، فالمركز عمل على التطوير المهني في الممارسات التدريسية وأحدث نقلة في سير عمل التدريب من خلال الاستفادة من التجارب العالمية وقدم عدداً من البرامج مثل برنامج "خبرات" وبرامج "المعلم الجديد" و"الطفولة المبكرة" وبرامج مخصصة لمعلمي "التربية الخاصة" وبرامج نوعية لقيادات التعليم، كما أنه قدم خلال الإجازة الصيفية مجموعة من البرامج التدريبية، واستفاد منها أكثر من 200 ألف معلم ومعلمة، فوجود معهد متخصص في التطوير المهني التعليمي يساهم في دعم المعلمين والمعلمات والقيادات في ممارساتهم المهنية ويزيد من مسؤولية العاملين في المعهد لتقديم البرامج التطويرية التي تلبي حاجة الميدان التعليمي بما ينعكس على نواتج التعلم.(موقع وزارة التعليم)

4) الرخصة المهنية للوظائف التعليمية:

الرخصة المهنية هي وثيقة تصدر من هيئة تقويم التعليم والتدريب، وفق معايير وإجراءات محددة يكون حاملها مؤهلاً لمزاولة مهنة التعليم بحسب مستويات محددة ومدة زمنية محددة.

وتُعَدّ الرخصة المهنية للوظائف التعليمية إحدى أهم أدوات تطوير مهنة التعليم في المملكة العربية السعودية، حيث تُعد شرطاً أساسياً لمزاولة مهنة التعليم، وتُصدرها هيئة تقويم التعليم والتدريب وفق معايير وإجراءات محددة تضمن جودة أداء المعلمين ورفع كفاءتهم المهنية. وتمثل

الرخصة وثيقة رسمية تثبت أن حاملها مؤهل لممارسة مهنة التعليم بحسب مستويات مهنية ومدة زمنية محددة (هيئة تقويم التعليم والتدريب، 2022).

ويُعَدّ اجتياز اختبار الرخصة المهنية أحد المتطلبات الرئيسة للحصول على الرخصة، ويتكون من جزأين أساسيين؛ الاختبار التربوي العام والاختبار التخصصي.

- الاختبار التربوي العام هو أداة تقويمية مقننة تُقيس مدى تحقق المعايير التربوية العامة للمتقدمين على الرخصة، ويغطي ثلاث مجالات رئيسة هي: القيم والمسؤوليات المهنية، والمعرفة المهنية، والممارسة المهنية. كما تتفرع هذه المجالات إلى عشرة معايير تفصيلية تشمل الالتزام بالقيم الإسلامية وأخلاقيات المهنة، والتطوير المهني المستمر، والتفاعل المهني مع التربويين والمجتمع، والإلمام بالمهارات اللغوية والكمية، والمعرفة بالمتعلم وطرق تعلمه، والإلمام بمحتوى التخصص وطرق تدريسه، والمعرفة بطرق التدريس العامة، والتخطيط للتدريس وتنفيذه، وتهيئة بيئات تعلم تفاعلية، والتقويم.
- أما الاختبار التخصصي فيُعَدّ أداة تقويمية تقيس مدى تحقق المعايير التخصصية للمعلمين في مجالات تخصصهم الدقيقة، ويغطي حالياً (38) تخصصاً معتمداً من قِبل الهيئة. وتُعدّ هذه الاختبارات جزءاً من منظومة المعايير والمسارات المهنية للمعلمين، والتي تحدد ما يجب على المعلم معرفته وممارسته وفق قيم مهنة التعليم ومسؤولياتها، وذلك في إطار نظام يهدف إلى ضمان جودة التعليم ورفع كفاءة المعلمين بما يتوافق مع تطلعات رؤية المملكة 2030 (هيئة تقويم التعليم والتدريب، 2022).

ثامنًا: أساليب الإشراف والتقويم في التعليم السعودي.

تُعَدّ أساليب الإشراف والتقويم في نظام التعليم السعودي من الركائز الأساسية لضمان جودة العملية التعليمية وتحقيق مخرجات تتوافق مع أهداف التعليم، إذ تهدف إلى دعم المعلمين وتطوير أدائهم المهني من جهة، ومتابعة جودة التعليم وتقويم فاعليته من جهة أخرى من خلال آليات إشرافية وتقييمية منهجية ومستمرة، ومرت مرحل الاشراف بالخطوات التالية (مصطفى، 2019، 371-375)

- المرحلة الأولى: مرحلة التفتيش التي اتسمت بالرقابة الصارمة وتركزت بين الأعوام 1374هـ-1376هـ، حيث أصدرت مديرية المعارف نظامًا يقوم فيه المفتش بمتابعة الأعمال الإدارية والفنية من خلال زيارات صفية مفاجئة لتصيد الأخطاء ومحاسبة المعلمين.

- وفي المرحلة الثانية (1376هـ–1383هـ)، وبعد إنشاء وزارة المعارف، تم تقسيم التفتيش إلى فني وإداري، ليتولى التفتيش الفني متابعة المشكلات التعليمية، بينما عُني الإداري بالمخالفات التنظيمية.
- المرحلة الثالثة (1384هـ–1387هـ) التي تغير فيها المسمى إلى التفتيش الفني، وشهدت بداية الاهتمام بتحليل المناهج ومراجعة المقررات وحصر احتياجات المدارس من المعلمين والأدوات التعليمية.
- وفي المرحلة الرابعة (1387هـ–1395هـ)، تطور مفهوم التفتيش إلى التوجيه التربوي بعد أن تبين وجود فجوة بين المفتش والمعلم، فصدر توجيه وزاري بتغيير المسمى إلى "الموجه التربوي" مع تعزيز العلاقة الإنسانية بينه وبين المعلم، وتوسيع دوره ليشمل تقديم المشورة الفنية والإدارية ودراسة المناهج والمشاركة في أعمال الامتحانات.
- أما المرحلة الخامسة (1396هـ–1400هـ)، فشهدت إعادة تنظيم التوجيه التربوي وتحديد معايير اختيار الموجهين التربويين وفق القرار الوزاري الصادر بتاريخ 1396/9/10هـ، والتي تضمنت ضرورة حصولهم على مؤهل جامعي وخبرة تربوية والقدرة على الإبداع والتجديد.
- وفي المرحلة السادسة (1400هـ–1416هـ) تم تأسيس الإدارة العامة للتوجيه التربوي والتدريب بموجب القرار الوزاري رقم (48/1674) بتاريخ 1401/6/10هـ، وإنشاء مراكز للتوجيه التربوي في المناطق التعليمية عام 1406هـ بهدف تطوير العمل الإشرافي ودراسة الميدان التربوي.
- وفي المرحلة السابعة (منذ 1416هـ وحتى الوقت الحاضر)، اعتمدت وزارة التعليم مسمى الإشراف التربوي بدلًا من "التوجيه التربوي" بموجب القرار رقم (1494/34/3/4) بتاريخ 1416/9/22هـ، ليصبح الإشراف التربوي نهجًا تطويريًا شاملاً يهدف إلى تحسين العملية التعليمية في مختلف جوانبها، والارتقاء بمستوى الأداء المهني للمعلمين والمشرفين.

وتتمثل أهداف الإشراف التربوي في تطوير عمليات التعليم والتعلم في البيئات التعليمية المختلفة، وتقويم مخرجاتها بما يحقق جودة الأداء التربوي وتحسين نوعيته. أما مهامه فتشمل اقتراح تطوير اللوائح المنظمة للإشراف، ومتابعة تنفيذ الخطط التشغيلية، وإعداد احتياج الإدارات من المشرفين والمديرين، وترشيح القيادات الإشرافية والإدارية، إضافةً إلى متابعة الأداء الميداني ودعم المدارس في تنفيذ خططها التطويرية (وزارة التعليم، إدارة الإشراف التربوي، د.ت).

كما سعت وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية إلى بناء نظام تقويم شامل ومتكامل في أساليبه وأدواته وآليات تطبيقه، بما يحقق أهداف العملية التعليمية المتمثلة في بناء شخصية المتعلم بناءً متوازناً ومتكاملاً، ليكون قادرًا على التفكير الخلّاق، والأداء المبدع، ومواكبة متغيرات العصر، وتلبية متطلباته، ومواجهة تحدياته (وزارة التعليم، 1443هـ).

وقد تأسست الهيئة عام 1438هـ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (94)، بوصفها جهة مستقلة ذات شخصية اعتبارية وميزانية خاصة، وترتبط تنظيمياً برئيس مجلس الوزراء، كما صدر تنظيمها الجديد عام 1440هـ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (108)، بهدف تعزيز دورها في رفع جودة التعليم والتدريب وكفاءتهما، وتحقيق التكامل بينهما بما يخدم الاقتصاد والتنمية الوطنية وفق رؤية المملكة 2030 (هيئة تقويم التعليم والتدريب، 2022).

وتضم الهيئة عدداً من المراكز المتخصصة، من أبرزها:

- مركز قياس: ويُعنى بتقديم اختبارات القبول الجامعي، والاختبارات اللغوية والتعليمية والمهنية، والمقاييس النفسية والاجتماعية، إلى جانب الاختبارات الدولية ومقاييس الموهبة والإبداع.
- مركز اعتماد: ويتولى الاعتماد المؤسسي والبرامجي، ومعايير الاعتماد الأكاديمي للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد، إضافة إلى الاعتماد الدولي واعتماد برامج تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.
- مركز تميّز: ويختص بـ التقويم المدرسي والاعتماد المدرسي وتقويم المناهج.
- مركز مسار: ويُقدّم خدمات التقويم والاعتماد والاستشارات في مجالات التعليم والتدريب (هيئة تقويم التعليم والتدريب، 2022).

كما أصدرت وزارة التعليم عام 1443هـ لائحة تقويم الطالب في التعليم العام، التي تهدف إلى تطبيق ممارسات تقويمية أكثر دقة وموضوعية، وتُعد التقويم عنصرًا أساسيًا في المنهج التعليمي لا غنى عنه لتطوير نواتج التعلم. وقد أكدت اللائحة على أهمية توظيف أدوات التقويم بصورة تربوية بنّاءة، بحيث تواكب المتغيرات الحديثة، وتُلبي احتياجات المتعلمين، وتتسق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 (وزارة التعليم، المذكرة التفسيرية للائحة تقويم الطالب، 1443هـ).

تاسعًا: أهم التجديدات التربوية في نظام التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء التغيرات العالمية المعاصر.

يشهد العالم اليوم تغيرات متسارعة في مختلف مجالات الحياة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتكنولوجية، وقد أفرزت هذه التغيرات ضغوطاً كبيرة على الأفراد والمنظمات والحكومات، مما جعل التطور المستمر والتكيف مع المتغيرات ضرورة ملحّة لمواكبة العصر، وينطبق ذلك على الأنظمة التعليمية بوصفها أنظمة مفتوحة تتأثر بالبيئة المحيطة بها وتتفاعل معها، إذ تواجه تحديات متعددة تفرض عليها الإصلاح المستمر والتطوير والتحسين في الأداء من أجل إعداد مخرجات ذات كفاءة عالية قادرة على الابتكار وتحقيق متطلبات التنمية الشاملة. ولم تكن المملكة العربية السعودية بمعزل عن هذه التحولات، فقد أولت التعليم منذ تأسيسها اهتماماً خاصاً بوصفه الركيزة الأساسية للتنمية الوطنية الشاملة، وسعت بشكل متواصل إلى تطوير نظامها التعليمي بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030 التي تؤكد على بناء اقتصاد معرفي قائم على التعليم النوعي والابتكار والإبداع، وتنطلق التجديدات التربوية بقطاع التعليم بالمملكة العربية السعودية بناء على ما يلي:

1) رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

طرحت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في عام 1437هـ / 2016م، وهي تقوم على ثلاث مرتكزات رئيسة هي: العمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية، وأهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي. وتعتمد الرؤية على ثلاثة محاور أساسية تتمثل في: المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح.

ولأجل بناء القدرات والإمكانات اللازمة لتحقيق الأهداف الطموحة للرؤية، ظهرت الحاجة إلى إطلاق برنامج التحول الوطني على مستوى 24 جهة حكومية، يضم أهدافاً استراتيجية مرتبطة بمستهدفات مرحلية حتى عام 2030 (المطيري والسالم، 2021م، ص 258-263).

ومن التزامات رؤية 2030 فيما يخص التعليم، تطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة، مع إتاحة الفرصة لإعادة تأهيلهم وتوفير المرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية، وسد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، كما تسعى الرؤية إلى أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل ضمن أفضل (200) جامعة دولية بحلول عام (1450هـ / 2030م)، وأن يحرز الطلاب نتائج متقدمة في المؤشرات العالمية للتحصيل التعليمي.

وسوف يتحقق ذلك من خلال إعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات الأساسية، وتطوير المواهب وبناء الشخصية، وتعزيز دور المعلم ورفع كفاءته وتأهيله، ونشر نتائج المؤشرات التي تقيس مستوى مخرجات التعليم بشكل سنوي. كما سيتم العمل مع المتخصصين لضمان مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وعقد الشراكات مع الجهات التي توفر فرص التدريب للخريجين محلياً ودولياً، وإنشاء المنصات التي تُعنى بالموارد البشرية في القطاعات المختلفة لتعزيز فرص التدريب والتأهيل، إضافة إلى تطوير المعايير الوظيفية الخاصة بكل مسار تعليمي، وإنشاء قاعدة بيانات شاملة لرصد المسيرة الدراسية للطلاب من مراحل التعليم المبكرة حتى المراحل المتقدمة بهدف متابعة المخرجات وتقويمها وتحسينها (وثيقة رؤية المملكة 2030، 2016م، ص 40-41).

ومن أجل تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، تم تنفيذ عدد من البرامج التي أسهمت في تمهيد الطريق نحو تحقيق مستهدفاتها، ومن أبرزها برنامج التحول الوطني 2020، وهو أحد برامج تحقيق الرؤية. وقد تضمنت الأهداف الاستراتيجية للتعليم في برنامج 2020 ما يلي:

- إتاحة خدمات التعليم لكافة شرائح الطلاب.
- تحسين استقطاب المعلمين وإعدادهم وتأهيلهم وتطويرهم.
- تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار.
- تطوير المناهج وأساليب التعليم والتقويم.
- تعزيز القيم والمهارات الأساسية للطلبة.
- تعزيز قدرة نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.
- تنويع مصادر التمويل المبتكرة وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم.
- رفع مشاركة القطاع الأهلي والخاص في التعليم. (المطيري والسالم، 2021، 258-263).

2) برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث:

أطلق صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد رئيس لجنة برنامج تنمية القدرات البشرية، استراتيجية برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث، يوم الإثنين 4شعبان 1443هـ الموافق 7 مارس 2022م والتي تمثل مرحلة جديدة للابتعاث تُساهم في رفع كفاءة رأس المال البشري في القطاعات الجديدة والواعدة، من خلال ابتعاث الطلاب والطالبات

لأفضل المؤسسات التعليمية في العالم في مختلف المجالات والدول حسب التصنيفات العالمية، وتأتي استكمالاً لجهود المملكة العربية السعودية في تنمية القدرات البشرية، ساعية بذلك إلى تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030م.

واتخذت استراتيجية برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث أربع مسارات، لكل مسار من هذه المسارات مستهدفات واضحة ومحددة يعمل على تحقيقها:

- مسار الرواد: يهدف إلى ابتعاث الطلاب والطالبات لأفضل ٣٠ مؤسسة تعليمية في العالم، حسب تصنيفات الجامعات المعتمدة عالمياً في مختلف التخصصات.
- مسار إمداد: يهدف إلى ابتعاث الطلاب والطالبات لأفضل 200 مؤسسة تعليمية في العالم، ويعمل على تلبية احتياجات سوق العمل في تخصصات محددة حسب المجالات المطلوبة.
- مسار البحث والتطوير: الذي يُعد أحد أهم المسارات الرافدة لتمكين منظومة البحث والابتكار على ابتعاث طلاب الدراسات العليا إلى أفضل الجامعات.
- مسار واعد: يهدف إلى ابتعاث الطلاب في القطاعات والمجالات الواعدة، من خلال تدريب الطلاب المبتعثين في أفضل البرامج والأكاديميات العالمية، لتزويد القطاعات بالقدرات البشرية المؤهلة عالمياً. (موقع وزارة التعليم،2022م)

ولقد حظي تطوير النظام التعليمي في الرؤية السعودية، بجانب كبير من الاهتمام، وذلك لكونه مرتكزاً رئيساً في التخطيط للمجالات التنموية الأخرى، وقد جاءت الرؤية متضمنةً العديد من المحاور والتوجهات العامة التي تهدف إلى تطوير التعليم وتحقيق الاستثمار في التعليم والتدريب، من أجل دفع عجلة الاقتصاد والتنمية، وتمر عملية التجديد التربوي للتعليم داخل المملكة العربية السعودية من خلال اتباع.

- الإعداد التخصصي: والتركيز على فروع المعرفة المختلفة والمتصلة بالجوانب الثقافية والعلمية، وبطبيعة الحال هذا الإعداد يتم في السياق ذاته، ويعتمد الإعداد التخصصي على تكوين مهارات التفكير والإبداع اللذين ينميان قدرات المعلمين ومهاراتهم (زغير،2019، 719).
- الإعداد المهني: حيث يعد الإعداد المهني أهم ركيزة من ركائز إعداد المعلم، حيث يهدف إلى تكوين شخصيته وصقلها؛ ليكون قادرًا على أداء مهمته التربوية والتعليمية في توجيه وإرشاد الطلاب، .(Dunst et al. 2019, 44)

- الإعداد الثقافي: يعتمد الإعداد الثقافي لدى المعلمين على قدرة حسن الاختيار من بين العناصر الثقافية ليستخدمها بصورة تؤثر في الطلبة.
- الإعداد التدريبي: يعمل التدريب المستمر للمعلم على رفع قدراته ومهاراته، ومن خلال التدريب يحقق النتائج المرجوة في العملية التعليمة، (Song, & H Zhou, 2020, 9).

والمتأمل لهذه الملامح يدرك تمام الإدراك الاهتمام الكبير الذي تُوليه القيادة، بمجال التعليم، وذلك لكونه مرتكزاً للتنمية والتنافسية، فهي تعمل على تطويره وتوفيره وتجويده لكل من يلتحق به، كما أنها تُولي مخرجاته العناية الفائقة وتعمل على ربطهم بسوق العمل. (الدوسري،2021، 51-52)

عاشرًا: القوى والعوامل المؤثرة في نظام التعليم السعودي.

نظام التعليم السعودي نموذج متفرد بين نظم التعليم السائدة في عديد من بلدان العالم، وهذ التميز والتفرد شكلته قوى كثيرة من أهمها: (الغامدي وعبد الجواد،2015م، ص59-62).

1) الدين الإسلامي: يأتي التعليم في أي دولة على صورة الدولة ذاتها- أو هكذا ينبغي أن تكون الأمور- والمملكة العربية السعودية دولة أساسها الإسلام، لذا فهي تطبق شرع الله وسنة المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم في شتى مجالات الحياة، في السياسة، وفي الاقتصاد، وفي التربية والتعليم....الخ، لذا اقترن التعليم في المملكة العربية السعودية بالدين الإسلامي وأصبح نظامها التعليمي يقوم على أسس وأهداف واضحة مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله الكريم، والدين الإسلامي يحث على طلب العلم، فأول سورة نزلت على الرسول صلى الله عليه وسلم: " اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم..". (سورة العلق،1-3)

2) اللغة العربية: اللغة العربية هي لغة التعليم والتأليف والتخاطب في المملكة، وقد شرفها الله بنزول القرآن الكريم بها، وقد تعهد الله بحفظها فقال تعالى: " إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون" (سورة الحجر،9)، واللغة العربية من اللغات المهمة في العالم اليوم، وهي لغة تتميز بالمرونة والحيوية والاشتقاق، ويحرص نظام التعليم في المملكة على تدريس اللغة العربية للنشء في جميع مراحل التعليم وتنمية قدراتهم اللغوية بشتى الوسائل مما يساعد على تذوقها وإدراك نواحي الجمال فيها وتضييق الشُقة بين الفصحى والعامية، كما يحرص نظام التعليم في المملكة على إبراز الثقافة الإسلامية ودورها في تطور الحضارة الإنسانية، وتحتوي البرامج والمناهج الدراسية على إنجازات العلماء المسلمين وإسهاماتهم في كافة فروع المعرفة الإنسانية طبيعية كانت أو اجتماعية، وتعرض

أمجاد التاريخ الإسلامي في شتى مجالات الحياة، كما تبرز الثقافة الإسلامية عظمة الإسلام وسمو مبادئه وصلاحيته لسعادة الإنسان في كل زمان ومكان.

3) الوضع الاقتصادي: يُعد الاقتصاد من أهم القوى التي تؤثر على نظام التعليم في شتى بلدان العالم، ولقد أثرت أوضاع المملكة الاقتصادية على نظامها التعليمي، والتعليم هو السبيل إلى تكوين المهارات والقدرات عند الأفراد، كما أنه يُعد أساس التقدم الاجتماعي والاقتصادي في إحداث التنمية، والدولة –من منطلق إسلامي– ملتزمة بتوفير التعليم المجاني بأنواعه وكافة مراحله حسب قدراتها، وقد أثرت الظروف الاقتصادية على كيفية تطور التعليم، فالنشاط الزراعي المحدود، ورعي الماشية الذي كان يمارسه السكان –سابقاً– وما ينتج عنهما من مردود اقتصادي محدود أثر دون شك على شكل التعليم ومحتواه وقدرة الدولة على التوسع في الإنفاق على عمليات التعليم المختلفة، وعندما أفاء الله على هذه البلاد باكتشاف البترول عام(1938م) وزادت ايرادات الدولة انعكس ذلك على نظامها التعليمي وتطور التعليم وإداراته تطوراً كمياً ونوعياً، فقد بلغت ميزانية وزارة التعليم للعام المالي 1443–1444هـ 135,971,273,435مليار ريال. (موقع وزارة التعليم، ميزانية الوزارة لعام2022م).

4) الموقع الجغرافي: تؤثر العوامل الجغرافية للمملكة (المساحة، طبيعة سطح الأرض، والمناخ، ومصادر الثروة) على بعض جوانب نظام التعليم، فالمملكة تشكل 5/4 شبه الجزيرة العربية وتتنوع بيئاتها الطبيعية باختلاف طبيعة أرضها ومناخها ونباتها، فهي تتميز بوجود الصحارى الجافة، والجبال المرتفعة إلى جانب السهول المنبسطة، والهضاب الواسعة إلى جانب السواحل الممتدة، ومناخ المملكة العربية السعودية حار جاف بوجه عام، ولكنه يختلف من منطقة إلى أخرى، وتبعاً لاختلاف المناخ تتعدد البيئات فيها، فهناك البيئة الصحراوية، والبيئة الزراعية، والبيئة الصناعية، وهذه البيئات تؤثر في برامج التعليم السعودي وفي أنماط المؤسسات التعليمية التي يحتويها النظام، وتحدد شكل المباني الدراسية وأماكن اختيارها، وعند التخطيط لنظام التعليم تراعى مؤثرات المناخ والبيئة ومصادر الثروة.

5) الكثافة السكانية: تشهد المملكة تزايداً سكانياً هائلاً، فقد تضاعف عدد سكانها في السنوات الأخيرة، إذ توضح المؤشرات الإحصائية أن عدد السكان في المملكة العربية السعودية يقدر وفق نتائج المسح الديموجرافي لعام 2019ب 34218169 نسمة (الهيئة العامة للإحصاء،2019م)،

وتؤثر زيادة عدد السكان في التعليم السعودي، ويتضح ذلك من خلال ما ينبغي على الدولة أن توفره من موارد مالية لتوفير الفرص التعليمية لأعداد الأطفال الذين يتزايدون عاماً بعد عام.

6) خطط التنمية الشاملة: منذ عام (1390هـ) بدأت المملكة في التخطيط الشامل لجميع الأنظمة، ومنها النظام التعليمي، وهذه الخطط تؤثر تأثيراً مباشراً في التعليم، وذلك للارتباط الوثيق بين التنمية والتربية من ناحية ولحاجة خطط التنمية إلى القوى البشرية المدربة القادرة على تحقيق أهداف التنمية من ناحية أخرى، وهذا ما تؤكد عليه سياسة التعليم في المملكة. وقد استمر نظام التعليم بالمملكة في التطور كماً ونوعاً خلال سنوات خطط التنمية الخمسية المتتابعة، وقد حققت مؤشرات التعليم نمواً كبيراً بكل المقاييس، وذلك بتوفير فرص التعليم المجاني لكافة المواطنين.

المحور الثاني: نظام التعليم في فنلندا.

أولًا: تاريخ التعليم في فنلندا ومراحل تطوره.

المرحلة الأولى (بين عامي 1856 – 1866): بدأت المدارس الشعبية الإلزامية في الظهور لتطوير التعليم، بالتوازي مع المدارس الثانوية الخاصة التي أنشئت نتيجة لاحتكار الكنيسة للتقدم من قِبل الناطقين باللغة الفنلندية. كانت هذه المدارس الشعبية تُنشأ دون علم الكنيسة.

المرحلة الثانية (ما بعد الاستقلال في عام 1917): كان التعليم في فنلندا أداة للحفاظ على الهوية الوطنية، ومكافحة الأمية، وتعزيز الحرية السياسية، وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبح المجتمع الفنلندي يعاني من الفوارق الطبقية واللغوية. فقدم نظام التعليم إمكانية التحويل بين طبقات التعليم بعد سن الحادية عشرة، ويمكن الاستمرار في ذلك حتى التعليم الثانوي.

المرحلة الثالثة (في عام 1960): كان النظام التعليمي في فنلندا تحت السيطرة المركزية، ومع ذلك، تمت إعادة هيكلة وزارة التربية والتعليم بإنشاء إدارة التعليم المحلية الجديدة، واستفادت الوزارة الفنلندية بشكل خاص من النماذج التعليمية في السويد وألمانيا.

المرحلة الرابعة (في عام 1970): شهد هذا العام نقطة التحول لكثير من جوانب الحياة الفنلندية، وحدثت إصلاحات رئيسية لنظام التعليم. اقترحت اللجان الحكومية جعل المدارس شاملة وتحقيق المساواة بينها، وذلك لدمج المواد العامة والمهنية، كما اقترحت توحيد المدارس في المناطق النائية، وضعت الحكومة خطة لتنفيذ هذه الإصلاحات، وحددت موعد بدء التنفيذ، وبدأت في المناطق

الجغرافية من شمال فنلندا وصولاً إلى العاصمة هلسنكي، و تم تطبيق البرنامج بنجاح في الفترة الزمنية من 1970 إلى 1977، وطُبِّق النظام الشامل في التعليم بنجاح.

المرحلة الخامسة (في عام 1980): تبنى نظام التعليم نموذج اقتصاد السوق، وخضع النظام للامركزية، وازدادت اللامركزية في نظام التعليم حيث اعتمدت استقلالية المدارس، وأصبحت المدارس هي التي تتحمل مسؤولية إنتاج مخرجات التعلم، في حين أن الحكومة لديها مسؤولية توفير الموارد اللازمة للمدارس لتحقيق أهدافها. وقد أدى ذلك إلى نشر نوع من الثقة المتبادلة في إدارة التعليم الفنلندية.

في الوقت الحالي: أكدت المقارنات الدولية أن فنلندا تمتلك أفضل نظام تعليمي في العالم، وبناءً على نتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA)، تأتي فنلندا على رأس الدول من حيث تدريس مواد الرياضيات واللغة والعلوم، تحولت فنلندا من بلد اقتصاده زراعي إلى بلد ذي اقتصاد معرفي متقدم في مدة قصيرة تقارب الثلاثة عقود، وكان التعليم هو أهم ركيزة في هذا التحول، ومن أهم الأسس التي ساهمت في نهضة التعليم: أنها أتاحت الفرص للجميع في كل مستويات التعليم وفي كل مناطق فنلندا، ورفعت شعار "لن ننسى طفلاً"، وكانت نتيجة ذلك أن 99% من الفنلنديين قد أنهوا التعليم الأولي الإلزامي، وأنهى 95% منهم التعليم الثانوي، وأصبح 90% منهم يتجهون إلى التعليم ما بعد الثانوي، وثلثان من هؤلاء يتوجهون بعدها إلى التعليم الجامعي أو المعاهد المهنية المتخصصة، إن كل هذا التعليم المتاح للجميع مجاني، ولم يزد الحمل على الطلاب ولا على أهاليهم لا جهدًا ولا مالًا. وأصبح المجتمع الفنلندي متوجهًا ومحبًا لمواصلة التعليم، يتخذه غاية لا وسيلة للحصول على وظيفة.

ثانيًا: فلسفة وأهداف نظام التعليم في فنلندا.

يستند النظام التعليمي الفنلندي على المساواة في التعليم المدرسي التي تدور قواعدها حول خلق فرص متساوية لمسارات التعلم بغض النظر عن خلفية الطفل العرقية، أو مستواه الاجتماعي، قائم على المجانية في التعليم الإلزامي لمختلف مراحل التعليم بدءاً من التعليم المبكر والرعاية الصباحية، وتحسين جودة التعليم (وزارة التعليم والثقافة الفنلندية، ٢٠٢٥).

وفي هذ الصدد يشير غنايم (2019) ان التعليم في فنلندا يقوم على ثلاث دعائم أساسية وهي:

1) الجودة: لتحسين حياة الطلاب واكسابهم المهارات الضرورية لتحقيق حياة أفضل.

2) العالمية: لتكوين المواطن العالمي الذي يشارك في المجتمع الأوروبي والدولي بفاعلية مع المحافظة على الهوية الثقافية.

3) التعلم مدى الحياة: لتشجيع التعلم الذاتي، وإتاحة فرص تعليمية للراشدين طوال حياتهم.

ويشير كلً من (الزهراني، ٢٠١٦) و(سيركورا، ٢٠١٨) للفلسفة التي يقوم عليها التعليم الفنلندي:

- تعيين السلطات المحلية في المقاطعات مديراً للمدارس وتترك إدارة المدرسة للمدير والمعلمين، ويكون المديرون مسؤولين عن تسيير أمور المعلمين وضمان راحة الطلبة ونجاحهم والإشراف على ميزانية المدرسة وذلك بالتعاون مع المعلمين.
- التعليم إلزامي ومجاني، والتعليم ما بعد الإلزامي مجاني أيضا.
- الوجبات المدرسية مجانية.
- يمكن للطلاب تلقي مساعدة مالية.
- تكافؤ الفرص التعليمية وتوفير الدعم للعلاقات اللغوية والمغتربين، فوزارة التعليم ملزمة بتوفير التعليم المتساوي والثنائية اللغوية لخدمة التعددية الثقافية في المدارس.
- العناية بتثقيف المعلم وتطويره المهني.
- الحصول على الدعم التعليمي ومنه تقديم التوجيه والإرشاد النفسي والخدمات الصحية للطلبة.
- توفير تعليم لذوي الاحتياجات الخاصة بجانب التعليم النظامي.
- يبقى الطلبة معاً في الصف مع المدرس نفسه سنوات عدة، وبذلك يستطيع تتبع مسيرة تطورهم عبر المراحل التعليمية المختلفة، وهم يكونون قادرين على التعلم في بيئة أشبه بالعائلية.
- في الصفين الأول والابتدائي لا يزيد عدد الطلبة عن ١٩ طالباً في الفصل، ولا يتجاوز متوسط عدد الطلبة في بقية الصفوف ٢١ طالباً، وذلك لتحقيق المساواة مع تقديم تعليم ذي نوعية جيدة في آن واحد.

وفى عام 2021 قررت وزارة التعليم الفنلندي تمديد التعليم الإلزامي حتى سن الثامنة عشرة إلى حيز النفاذ أي التعليم في المرحلة الثانوية العليا، مع الاحتفاظ بمجانيته، ويسعى هذا الإصلاح إلى رفع مستوى التعليم والكفاءة في فنلندا، والحد من الفجوات التعليمية، وزيادة المساواة وعدم التمييز

في التعليم. كما أن توسيع نطاق التعليم الإلزامي سيزيد من معدل العمال (وزارة التعليم والثقافة الفنلندية ٢٠٢١).

ويشير (الأحمدي، 2018، 448) ان فلسفة التعليم في فنلندا تقوم على:

1) التعليم حق وواجب للجميع.

2) جودة المعلمين في المؤسسات التربوية: فالمعلمون في فنلندا على درجة عالية جداً من الكفاءة والالتزام في جميع المراحل الدراسية.

3) المتعلم هو محور العملية التعليمية.

4) فاعلية التوجيه والإرشاد للطلبة: نظام التوجيه والإرشاد في فنلندا فريد من نوعه، فنظام التعليم الفنلندي بجميع مراحله يستوعب جيداً الدعم الفردي لتعليم ورفاه الطلبة.

5) التقييم المستمر: تقييم كل من الطلبة والتعليم ومدخلاته ومخرجاته في فنلندا مشجع وداعم بطبيعة حاله.

6) المرونة والثقة: يتمتع نظام التعليم في فنلندا بالمرونة، وتستند الإدارة التربوية إلى مبدأ التوجيه المركزي والتنفيذ المحلي.

ثالثًا: مراحل التعليم العام في فنلندا.

تناولت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2016) مراحل التعليم في فنلندا على النحو التالي:

(1) التعليم قبل المدرسي حضانة الأطفال :يبدأ من عمر سنتين وحتى أربع سنوات يتعلم الطفل في الروضة اللغة الفنلندية، والايقاع اليومي وكذلك يتعلمون الآداب الاجتماعية الضرورية، يقضي الاطفال اوقاتهم في الروضة خلال فعاليات متنوعة مثلا اللعب، الرياضة، الموسيقى وكذلك الحرف اليدوية، ومصاريف او اجور الحضانة يعتمد على دخل الاسرة.

(2) التعليم قبل المدرسي: هذه المرحلة عبارة عن سنة واحدة فقط قبل التعليم المدرسي في مراكز الرعاية النهارية و المشاركة في هذه المرحلة عمل تطوعي، وينص قانون التعليم الأساسي أن كل طفل لديه الحق في التعليم ما قبل الابتدائي، والسلطات المحلية ملزمة بتوفير ذلك النوع من التعليم وتشمل هذه المرحلة التعليم والرعاية والتدريس لدعم النمو المتوازن للأطفال، وتنميتهم، وتعلمهم ،ويكتسب الأطفال في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي المهارات الأساسية، والمعرفة،

والقدرات من مجالات التعلم المختلفة التي تتوافق مع عمرهم وقدراتهم ،وتندرج إدارة مراكز الرعاية النهارية في إطار مسئولية وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة إلى جانب إشراك الأطفال وآبائهم في التخطيط لمرحلة ما قبل المدرسة وتهدف مرحلة ما قبل المدرسة إلى خلق بيئة تعليمية تتوفر فيها الأنشطة الملهمة واللعب، وتزويد الأطفال بالفرص للتطوير الشامل جنباً إلى جنب مع أقرانهم، كما تهدف إلى تحسين قدرة الطفل على التعلم من خلال الممارسة العملية، ليتم تعليم الأطفال وقائع جديدة ومهارات جديدة من خلال اللعب.

(3) التعليم الأساسي: يتميز نظام التعليم الأساسي في فنلندا بأنه إلزامي ومجاني لمن تتراوح أعمارهم بين 7 و16 عامًا، حيث يبدأ التعليم الرسمي عادة في سن السابعة ويستمر لتسع سنوات متصلة ضمن هيكل تعليمي منفرد (مدمج)، ولا يوجد فصل بين المرحلة الابتدائية (6 سنوات) والمرحلة المتوسطة (3 سنوات). تحرص السلطات المحلية على توفير مدارس ابتدائية صغيرة الحجم (تتراوح سعتها بين 10 إلى 300 طالب كحد أقصى) وقريبة من منازل التلاميذ، مع إتاحة حرية اختيار المدرسة للأبوين. يتميز النظام الفنلندي بكون أقل من 3% من التعليم الأساسي يقدم في مدارس خاصة، ويتم توفير التعليم من خلال العام الدراسي الموحد (190 يومًا) الذي يمتد من منتصف أغسطس حتى بداية يونيو، وتُدرَّس المواد الأساسية الإلزامية مثل اللغة الأم والرياضيات والعلوم والتاريخ والفنون. أما أبرز ما يميز هذا النظام هو تركيزه على التقييم المستمر الداخلي الذي يقوم به المعلمون بناءً على أهداف المنهج المحدد من قبل المجلس الوطني للتعليم، حيث لا توجد اختبارات عامة للطلاب، ويُجرى اختبار عشوائي على 10% فقط من كل شريحة عمرية لأغراض تحسين التعليم الوطني. الهدف الأسمى للتعليم الأساسي الفنلندي هو ضمان المساواة في التعليم في جميع أنحاء البلاد، وإعطاء التلاميذ المعارف والمهارات الضرورية للحياة، ودعم نموهم ليصبحوا أعضاء مسؤولين في المجتمع.

(4) التعليم الثانوي: تبدأ مرحلة التعليم الثانوي في فنلندا بعد التعليم الأساسي وتنقسم إلى مسارين رئيسيين: الثانوي العام، الذي يستقطب حوالي 60% من الطلاب، والثانوي المهني والفني، الذي يستقطب حوالي 40%. يستمر التعليم الثانوي العام لمدة ثلاث سنوات (قابلة للاختصار أو التمديد)، ويتميز بمرونة عالية تتيح للطالب اجتيازه في أقل من ثلاث سنوات بشرط إكمال الحد الأدنى من الدورات المطلوبة (75 دورة دراسية، منها 47–51 دورة إجبارية والباقي تخصصي). أما التعليم الثانوي المهني، فيهدف إلى تزويد الطلاب بالكفاءة المهنية والمهارات اللازمة للعمل

الحر، ويقدم سبع مؤهلات مختلفة (تشمل الإدارة، التكنولوجيا، الصحة، والرياضة وغيرها). على الرغم من إمكانية خريجي المسار المهني الالتحاق بالجامعات، فإن الغالبية العظمى منهم يتجهون نحو معاهد العلوم والفنون التطبيقية، ويتم توفير هذا التعليم والتدريب المهني من قبل البلديات واتحاداتها أو المؤسسات الخاصة.

رابعًا: التحولات والإصلاحات في النظام التعليمي الفنلندي.

تُعزى إنجازات النظام التعليمي في فنلندا إلى منظومة متكاملة من العوامل المترابطة والمتفاعلة التي تشكل البنية الداعمة لنجاح التعليم وجودته، وتشمل هذه العوامل فرص التعلم المتنوعة التي توفرها المدرسة، ودعم الوالدين ومشاركتهم الفاعلة في العملية التعليمية، وجودة إعداد المعلمين وتأهيلهم المهني، إضافةً إلى السياقين الاجتماعي والثقافي المحيطين بالتعليم، وبنية النظام التعليمي ككل، ويمتاز النظام الفنلندي عن غيره من الأنظمة التعليمية بمجموعة من الخصائص المميزة التي تمثل ملامح أساسية لنجاحه واستدامة إصلاحاته التربوية.

(1) المدرسة الأساسية الشاملة تكون للجميع:

يبدأ جميع الأطفال الفنلنديين التعليم الأساسي الإلزامي لمدة تسع سنوات يصلون فيه إلى سن سبع سنوات، عادة ما تدوم المدرسة الابتدائية ست سنوات تليها المدرسة المتوسطة لمدة ثلاث سنوات على الرغم من أن القانون الجديد يسمح ببعض الاختلاف– واليوم هناك اعتراف واسع بأن تجربة المدارس الابتدائية لمدة ست سنوات تضع حجر الأساس لتعليم عالي الجودة لجميع المواطنين الفنلنديين، فالاستثمار الأمثل لتعليم الطلبة يكون في التعليم الابتدائي، إذ يتعلم الأطفال المعارف والمهارات الأساسية ويتبنون طرقاً تعلمية تفيدهم مدى الحياة، وسيؤتي ثماره في المراحل اللاحقة من خلال تحسين مهارات الاستعداد والتعلم، وكذلك من خلال النتائج الإيجابية عموماً ، كما يجب على جميع مدرسي المدارس الأساسية الحصول على شهادة الماجستير للعمل بشكل دائم، وتم تغيير عملية إعداد مدرسي المرحلة الابتدائية من البرنامج الذي يدوم ثلاث سنوات في كليات المعلمين إلى البرنامج الجامعي الذي مدته أربع أو خمس سنوات في أواخر السبعينيات، وهذا أدى إلى امتلاك معظم معلمي المدارس الابتدائية اليوم شهادات جامعية عليا (Westbury et al., 2018, 206) كما أدى إصلاح المناهج الدراسية بالمدارس الابتدائية إلى خلق مكان يتم الجمع فيه بين اللعب والتعلم بأساليب تربوية لمساعدة الأطفال على إتقان المعارف والمهارات الأكاديمية الأساسية، وبالنتيجة أصبحت العديد من المدارس الابتدائية مجتمعات للتعلم والرعاية

بدلاً من مؤسسات تعليمية تعد الطلبة إعدادا معرفيا ، لقد نتج عن التحاق جميع الأطفال بالمدارس الشاملة المتطابقة – بغض النظر عن خلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية أو القدرات الشخصية – إنشاء نظام تكون فيه المدارس والفصول الدراسية غير متجانسة من حيث شخصية الطلبة ومتنوعة من حيث الاحتياجات والتوقعات التعليمية وتعني الشمولية :الفكرة الرائدة في تطبيق القيم الأساسية للمساواة في التعليم، إذ يمكن لجميع الطلاب الحصول على وجبة دافئة يومياً، ورعاية صحية مجانية، ونقل، ومواد تعليمية، والقدرة على الحصول على مشورة في مدارسهم، ويبدأ الأطفال الفنلنديون التعليم الإلزامي بعد سنة أو ثلاث من بدء الأطفال التعليم في معظم الدول الأخرى، وهذا يشير إلى أن الطلبة الفنلنديين يتعلمون بنحو أفضل نسبياً في غضون مدة زمنية أقصر مقارنة مع نظرائهم الدوليين، ولم تخاطر سياسة التعليم الفنلندية أبدأ بمبدأ تمديد الطفولة على حساب زيادة الوقت المخصص للتعليم الرسمي(Westbury et al., 2018,214).

(2) معلمون معدون بشكل جيد للعمل في المدرسة الابتدائية.

تُعد مهنة التعليم في فنلندا من أكثر المهن احترامًا وتقديرًا في المجتمع، إذ يحظى المعلم بثقة عالية من أولياء الأمور بوصفه خبيرًا تربويًا قادرًا على اتخاذ القرارات التعليمية الأنسب لطلابه. وقد انعكس هذا التقدير في منح المعلمين استقلالية مهنية واسعة داخل الفصول الدراسية، سواء في اختيار طرائق التدريس أو تصميم المناهج أو إدارة الموارد التعليمية، ويخضع الالتحاق بمهنة التعليم في المرحلة الابتدائية لمعايير انتقائية صارمة، حيث لا يُقبل سوى نحو 10٪ من المتقدمين إلى كليات التربية، وغالبًا من أعلى المتفوقين أكاديميًا. كما يُعد الحصول على درجة الماجستير في التعليم شرطًا أساسيًا لمزاولة المهنة، ما أتاح للمعلمين فرصًا أوسع في الترقي الأكاديمي والمهني داخل التعليم وخارجه، وقد أسهم هذا المستوى العالي من الإعداد والتأهيل في رفع مكانة التعليم الأساسي الفنلندي وفي جعل التدريس مهنة جاذبة تجمع بين البحث العلمي والممارسة المهنية المستقلة (Simola, 2015, p. 42).

(3) سياسة المساءلة الذكية في النظام التعليمي الفنلندي:

تتبع فنلندا سياسة المساءلة الذكية التي ترفض نهج المساءلة العالمي القائم على التفتيش الخارجي المكثف، وتستبدله بـ المسؤولية المتبادلة المرنة، يُعتبر مستوى نتائج الطلاب مسؤولية مباشرة تقع على عاتق المعلم والمدرسة نفسها، في هذا النظام اللامركزي، يُحظر القانون إعطاء الطلاب درجات تقارنية تصل إلى الصف الخامس؛ حيث يعتمد المعلمون بدلاً من ذلك على التقييم

الوصفي وردود الفعل، مع إجراء اختبارات منتظمة من صنع المعلم لتقييم التقدم. وقبل الامتحان الموحد الوحيد الذي يُجرى للحصول على شهادة الإعدادية قبل بدء التعليم العالي، لا يُفرض إجراء أي اختبارات خارجية قياسية. لقد أدت هذه الإدارة اللامركزية وزيادة استقلال المدارس إلى أن تخضع المدارس للمساءلة حول نتائج التعليم، بينما تخضع السلطات التعليمية للمساءلة حول تمكين تحقيق هذه النتائج، مما خلق أثرًا إيجابيًا كبيرًا على تعلم الطلاب (Sahlberg,2016,262).

(4) تنمية الثقة المتبادلة.

تُعد الثقة المتبادلة أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام التعليمي في فنلندا، وهي تعبير عن ثقافة مجتمعية راسخة تؤمن بقدرة المعلمين ومديري المدارس وأولياء الأمور والمجتمعات المحلية على تقديم أفضل تعليم ممكن للأطفال والشباب دون الحاجة إلى رقابة مركزية صارمة، وقد كان النظام التعليمي الفنلندي في السابق شديد المركزية والخضوع للرقابة البيروقراطية حتى منتصف الثمانينيات، حيث كانت اللوائح والتعليمات تحدد بدقة عمل المعلمين وإدارة المدارس. ومع إصلاحات السبعينيات والثمانينيات بدأ التحول التدريجي نحو اللامركزية، ومع بداية التسعينيات أصبحت الثقة بالمدارس والمعلمين سمة مميزة للثقافة التعليمية في فنلندا.

ويشير Simola (2015) إلى أن هذه الثقافة لم تكن لتترسخ لولا مستوى الحكم الرشيد وانخفاض معدلات الفساد وثقة المواطنين العالية بالمؤسسات العامة، الأمر الذي جعل الثقة بالمدرسة والمعلم نتيجة طبيعية لمجتمع مدني متوازن يرى في الصدق والمسؤولية والثقة المتبادلة قيمًا أساسية في الهوية الوطنية الفنلندية.

(5) ممارسة القيادة الأخلاقية الموزعة.

أسهمت القيادة التربوية الأخلاقية في تمكين المدارس والمعلمين من تحديد أولويات التطوير استنادًا إلى احتياجاتهم الواقعية، ضمن إطار قيادة موزعة تقوم على تقاسم المسؤوليات بين مختلف الفاعلين التربويين، وحصل المعلمون على استقلالية مهنية واسعة لتطوير مهاراتهم ومعارفهم بما يتوافق مع احتياجات مدارسهم، مما عزز من فعالية التطوير المهني، واعتمد النظام الفنلندي على اللامركزية والحكم الذاتي المحلي، إذ أُتيح للمدارس تصميم خططها واستراتيجياتها الخاصة في ضوء المنهج الوطني العام، مما أوجد بيئة تعليمية مرنة ومسؤولة، تركز على تحسين الجودة والابتكار التربوي بدلًا من الانصياع للتغييرات المفروضة من الخارج (Sahlberg,2016,270).

(6) أساليب التدريس.

التعليم في فنلندا له الأولوية دائماً ولا يتأثر بالسياسة ولا يخضع مساره للتغيرات السياسية فهناك اجماع وطني على ذلك، وشددت على أن أحد أهم عناصر نجاح تجربة فنلندا في التعليم هو نظام متكامل أساسه مبدأ المجانية والمساواة الحقيقية في فرص التعليم بحيث يكون لدى جميع أطفال البلاد فرص تعليم متساوية بغض النظر عن الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أسرهم فالتعليم بالمجان في كل المدارس والتعليم الالزامي الاساسي يمتد حتى سن 16 عاماً.

ضرورة أن يظل الطلبة دائماً شغوفين بالتعلم والدراسة، ومن المؤكد أن فنلندا بسكانها الذين يناهزون خمسة ملايين ونصف المليون تقف على مفترق طرق للحفاظ على تفوقها التعليمي والحفاظ على تفوق تلاميذها خاصة في الرياضيات والعلوم .

الطالب الفنلندي هو الأقل حصولاً على الواجبات المدرسية حول العالم بما لا يتجاوز نصف ساعة في الليلة الواحدة، كما أن الطلاب الفنلنديين لا يحتاجون إلى دروس خاصة بعد المدرسة .

يقوم التلاميذ بواجباتهم داخل المدرسة، ويعتقد المعلمون أن هذا كافي جداً، والطلاب أيضا يأخذون هذه العملية بمنتهى الجدية ويجتهدون لإنهاء واجباتهم داخل الفصول.

(7) التعليم المريح:

يبدأ اليوم الدراسي في فنلندا في وقت متأخر نسبيًا، إذ يلتحق الطلاب بمدارسهم ما بين الساعة التاسعة والتاسعة وخمسٍ وأربعين دقيقة صباحًا، وينتهي اليوم الدراسي عادة ما بين الثانية والثانية وخمسٍ وأربعين دقيقة بعد الظهر، ويعتمد هذا التوقيت على دراسات تربوية وصحية تشير إلى أن المراهقين يحتاجون إلى فترات نوم كافية في الصباح للحفاظ على نشاطهم الذهني والتركيز أثناء التعلم. ويعكس هذا التنظيم اهتمام النظام الفنلندي برفاه الطالب وصحته النفسية والجسدية بوصفها عناصر أساسية في جودة التعلم.

(8) انظمة الامتحانات:

لا يعتمد النظام التعليمي في فنلندا على الامتحانات الوطنية الموحدة خلال سنوات الدراسة المختلفة، إذ يتمثل الهدف الأساس للتعليم في تمكين جميع المتعلمين من امتلاك المعرفة والمهارات اللازمة لمواكبة تطورات العصر وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، وفي في المرحلة الابتدائية، لا تُجرى امتحانات رسمية، لأن التركيز في هذه المرحلة يكون على اكتساب المهارات الأساسية للتعلم والحياة في بيئة خالية من الضغوط النفسية والمقارنات بين الطلاب، بما يعزز ثقتهم بأنفسهم

ويتيح لعقولهم الانفتاح على التعلم بحرية، ولا يعني غياب الامتحانات إهمال المتابعة، إذ يقوم المعلمون بتقويم مستمر لمستوى تقدم الطلبة وتحديد الأهداف التعليمية المناسبة، كما تُكلف المدارس أحيانًا الطلاب بمشروعات تعليمية تتوافق مع قدراتهم واهتماماتهم. وقد تُجرى اختبارات محدودة داخل بعض المدارس، إلا أن نتائجها تبقى سرية وغير تصنيفية، ويُراد منها فقط تقييم التطور الفردي للطلاب ووضع خطط لتحسين مستواهم التعليمي (Riley & Torrance, 2016. 420).

خامسًا: إدارة التعليم في فنلندا.

يشرف على إدارة التعليم بفنلندا جهتان هما: وزارة التعليم والثقافة، والسلطات المحلية أو البلديات.

وزارة التعليم والثقافة: تعد مسؤولة عن سياسات التعليم في فنلندا من خلال المجلس الوطني الفنلندي للتعليم، وتعمل بالتعاون مع الوزارة لوضع الأهداف والمحتوى وطرق لتدريس والتعليم للمراحل التعليمية المختلفة وتشمل مرحلة ما قبل المدرسة، والتعليم الأساسي والثانوي وتعليم الكبار.

السلطات المحلية أو البلديات: وهي مسؤولة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل، وتنفيذ المناهج المحلية، وتوظيف العاملين، وتتمتع البلديات بالاستقلالية لتفويض السلطات للمدارس. (غنايم، ٢٠١٩)

يشمل نظام التعليم الفنلندي التعليم ما قبل الابتدائي، والتعليم الأساسي، والتعليم الثانوي والتعليم العام والتعليم المهني والتدريب، فضلا عن التعليم العالي في المعاهد الفنية والجامعات وتعليم الكبار ويعد النظام التعليمي في فنلندا من أبرز وأنجح الأنظمة التعليمية في الآونة الأخيرة ويقسم التلاميذ إلى ست فئات في المستوى الأدنى وثلاث فئات للمستوى العلوي، وإذا كان الطلاب يرغبون في الانتقال إلى مزيد من التعليم يحظون أيضا بخياري السنة العاشرة إذا لزم الأمر، و يقرر البرلمان المبادئ العامة لسياسة التعليم والتشريعات ذات الصلة، ووزارة التربية والتعليم هي أعلى سلطة تعليمة في فنلندا، وتشرف على جميع أشكال التعليم والتدريب وتقدم حوالي (14) في المائة من ميزانية الدولة للتعليم، ومهمة الوزارة هي ضمان توفير فرص للتنمية الشخصية من خلال التعليم والخدمات الثقافية، وضمان المهارات اللازمة للعمل، وتعزيز الحياة الثقافية في فنلندا، وتعزيز التعاون الدولي، ونظام التعليم الفنلندي مركزي يتم بتمويل أساسي من الحكومة، والدولة تتحكم عمليا وبصورة ملزمة في 100% من مؤسسات التعليم، ويتم التمويل من ميزانية الحكومة

بنسبة 57% وصندوق البلديات 43%. تخصص منها ٢٥٪ من الميزانية لدعم البحث العلمي، والتعليم في فنلندا عادة مجاناً في جميع مستويات التعليم حتى التعليم الأساسي، ومؤسسات التدريب المهني والمعاهد الفنية كما تتوفر المساعدات المالية للدراسة في الخارج، وحتى الجامعات تتلقى أيضا الإيرادات الأخرى من مصادر التمويل الخارجية والتجارية من خلال خدماتها لدرجة أن التمويل الحكومي المباشر يمثل في نهاية المطاف حوالي ٧٠٪ من هذه النفقات(cfijdida.overblog.com,2020)

ويتم تنظيم إدارة التعليم الوطنية في فنلندا على ثلاث مستويات :

1) مستوى الوزارة: وزارة التعليم والثقافة. وتتولى الوكالة الوطنية، وهي المجلس الوطني الفنلندي للتعليم، مسؤولية تنفيذ أهداف السياسة، وتعمل بالتعاون مع الوزارة لوضع أهداف، ومحتوى، وطرق التعليم لمرحلة الطفولة المبكرة، ومرحلة ما قبل الابتدائي، والمرحلة الأساسية، والمرحلة الثانية للتعليم الثانوي، وتعليم الكبار .

2) مستوى الإدارة المحلية: الإدارة المحلية هي مسؤولية السلطات المحلية، أو معظم البلديات المشتركة، أو سلطات البلدية المشتركة، وهي المسؤولة كذلك عن اتخاذ القرارات حول تخصيص التمويل، والمناهج المحلية، وتوظيف العاملين، وتتمتع البلديات كذلك بالاستقلالية اللازمة لتفويض سلطة اتخاذ القرار إلى المدارس .

3) مستوى المدرسة: عادة ما يقوم مدراء المدارس بتوظيف العاملين بمدارسهم، (استقلال تعليمي كبير على جميع المستويات) ويتحمل موفرو الخدمات التعليمية مسؤولية إجراءات التعليم العملية، عن فعالية وجودة التعليم الخاص بذلك، فلا يوجد على سبيل المثال، لوائح تنظيمية تتحكم في حجم الفصل، ويتمتع كل من موفري الخدمات التعليمية والمدارس بالحرية في تحديد كيفية تصنيف التلاميذ والطلاب في مجموعات، تحدد السلطات المحلية مقدار الاستقلالية الممنوح للمدارس وفي حالات عديدة تتحمل المدارس مسؤولية إدارة الميزانية، وعمليات الشراء والتوظيف، كما يتمتع المدرس باستقلالية تعليمية، فيقوم بتحديد طرق التدريس وتحديد الكتب الدراسية والمواد الخاصة به، كما قامت فنلندا بإلغاء عمليات التفتيش على المدارس في أوائل التسعينيات ، ويهدف هذا المبدأ التعليمي إلى الحث على إرشاد عمليات الدعم، والتمويل، حيث يتم إرشاد أنشطة موفري الخدمات التعليمية من خلال الأهداف المحددة في اللوائح التنظيمية، عن المناهج الأساسية الوطنية ومتطلبات التأهيل، ويعتمد النظام على كفاءة المدرسين والكوادر الأخرى.

وهناك اهتمام كبير بالتقييم الذاتي للمدارس والتقييمات الوطنية لنتائج التعلم، ويتم إجراء التقييمات الوطنية لنتائج التعلم بانتظام، بحيث يتم إجراء اختبار كل عام إما في اللغة الأصلية والأدب أو في الرياضيات، على أن يتم تقييم للخطة الخاصة بوزارة التعليم والثقافة المواد الأخرى ولا تقتصر عملية التقييم على المواد الدراسية فحسب بل تشمل كذلك مواد مثل الفنون والحرف وموضوعات المناهج متعددة التخصصات، حيث يتلقى موفرو الخدمات التعليمية النتائج الخاصة بهم لاستخدامها في وضع أهداف التنمية. (http://www.oph.fi/download/154844_finnish_education_in_a_nutshe).

سادسًا: تمويل التعليم في فنلندا.

1) التمويل الحكومي، فتحصل معظم المؤسسات التي توفر التعليم للمرحلة الأساسية والمرحلة الثانية من الثانوي على تمويلها من السلطات المحلية أو مجالس البلدية المشتركة، وتنقسم مسؤولية تمويل التعليم بين الدولة والسلطات المحلية، ولا تختلف معظم المؤسسات الخاصة عن تلك التي تتلقى تمويلاً حكوميا، فهي تلتزم بالمناهج الأساسية الوطنية ومتطلبات التأهيل كما تتلقى كذلك تمويلاً حكوميا.

2) يُعدّ التعليم في مرحلة ما قبل الابتدائي والتعليم الأساسي جزءًا من الخدمات البلدية الأساسية التي تحصل على تمويل قانوني من الحكومة الفنلندية، ويُحدد هذا التمويل بناءً على عدد الأطفال المقيمين في نطاق كل بلدية إضافةً إلى الظروف المحلية الخاصة بها. ويُمنح هذا التمويل بصيغة غير مقيّدة، ما يتيح للبلديات حرية تحديد آلية توزيع الموارد وفق احتياجاتها التعليمية، في حين تُغطي المخصصات الحكومية نحو ثلث التكاليف الإجمالية المحسوبة لتلك الخدمات.

3) تمويل خاص بالمرحلة الثانوية: ويعتمد التمويل الخاص بالمرحلة الثانية من التعليم الثانوي والتعليم والتدريب المهني على عدد الطلاب المقدم من جانب المدرسة، بالإضافة إلى أسعار الوحدات التي تحددها وزارة التعليم والثقافة.

4) تمويل الجامعات: وبالنسبة لتمويل المؤسسات الجامعية للعلوم التطبيقية، تخصص الحكومة الموارد في شكل تمويل أساسي يعتمد على أسعار الوحدات لكل طالب، وتمويل المشروع والتمويل القائم على الأداء، فعلى سبيل المثال، الحصول على الدرجات الكاملة هي جزء من التمويل القائم على الأداء، كما تمتلك المؤسسات الجامعية للعلوم التطبيقية مصادر تمويل خارجية، الجامعات الفنلندية تعمل بموجب قانون عام أو مؤسساتي وتقوم كل جامعة مع وزارة التعليم والثقافة

بوضع أهداف عملية وتحديد الموارد اللازمة كل ثلاث سنوات، كما تحدد الاتفاقية رصد تلك الأهداف وتقييمها، وتتلقى الجامعات تمويلا من الدولة، ومن المتوقع أن تتلقى تمويلا خارجيا.

سابعا: إعداد المعلم وتدريبة في فنلندا.

يُعدّ إعداد المعلّم في فنلندا أحد أهم ركائز نجاح نظامها التعليمي، إذ يعتمد على الثقة بالمعلم وتمكينه من الاستقلالية المهنية في تخطيط التعليم وتصميم المناهج. وتولي فنلندا اهتمامًا كبيرًا بتأهيل معلميها من خلال برامج جامعية بحثية ممولة بالكامل من القطاع العام، تركز على الإعداد الأكاديمي والمهني المتكامل. كما يتميز النظام الفنلندي بغياب التفتيش المدرسي والاختبارات الموحدة، مما يعزز ثقافة الثقة والمسؤولية لدى المعلمين. وتشير الدراسات إلى أن نجاح التعليم الفنلندي يرتبط بدرجة كبيرة بإسهامات المعلمين اليومية وكفاءتهم العالية، التي تشكّل جوهر العملية التعليمية (Sahlberg, 2016, 300)، ويوجد خمس فئات من المعلمين في فنلندا وهي:

1) معلمو رياض الأطفال: ويعملون في رياض الأطفال، ولديهم –أيضا– ترخيص لتعليم الأطفال في مراحل ما قبل المدرسة .

2) معلمو المدارس الابتدائية: ويقومون بالتدريس في الصفوف: من الأول إلى السادس في المدارس الشاملة (ذات السنوات التسع)، وعادة ما يكلفون بصف واحد وتدريس عدة مواد.

3) معلمو المادة: ويقومون بتدريس مواد معينة في الصفوف العليا في مدارس التعليم الأساسي (عادة الصفوف من السابع إلى التاسع) والمدرسة الثانوية العامة العليا، بما في ذلك المدارس المهنية. وقد يقوم معلمو المواد بتدريس مادة واحدة إلى ثلاث مواد، كالرياضيات، والفيزياء، والكيمياء على سبيل المثال .

4) معلمو التربية الخاصة: ويقومون بالعمل مع الأفراد والمجموعات الطلابية من ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الابتدائية والصفوف العليا من المدارس الشاملة،

5) معلمو التعليم المهني: ويقومون بالتدريس في المدارس الثانوية المهنية العليا، وهؤلاء يجب أن يمتلكوا خبرة (3) سنوات على الأقل في الفصول الدراسية في مجال تخصصهم قبل أن يلتحقوا في برنامج إعداد معلمي التعليم المهني.

6) وبالإضافة إلى فئات المعلمين هذه، يطلب من المعلمين في مؤسسات تعليم الكبار أن يكون لديهم المعرفة والمهارات التربوية المماثلة لنظرائهم الآخرين في مؤسسات التعليم العام الأخرى (الشوبكي،2021، 292).

ويتبع نظام إعداد المعلم الفنلندي النموذج الأوروبي (ECTS) ويهدف للحصول على درجة البكالوريوس ومدتها ثلاث سنوات يتخصص في قسم التعليم بشكل عام، مع إنهاء مقررات فرعية في مادتي من منهاج المرحلة الابتدائية وسنتين أخرى للحصول على الماجستير وتعتبر درجة الماجستير شرط أساسي لممارسة مهنة التعليم في فنلندا، ويختلف نظام برنامج اعداد مدرسي المرحلة الابتدائية عن معلمي المرحلة الثانوية فمعلمي المرحلة الثانوية يشترط أن يتخصصوا في المادة التي سيعلمونها فيلتحقون بالدراسة التخصصية لمدة اربع سنوات من الدراسة النظرية والتطبيقية للحصول على البكالوريوس وسنة لإتمام مرحلة الماجستير، ويتم قبول 10 % فقط تقريبا من المتقدمين لبرامج اعداد المعلمين، لأن لديهم معايير عالية يجب أن تتحقق في المتقدم لدخول برامج اعداد المعلمين، فيتم تقييم المتقدمين بناء على سجل المرحلة الثانوية وعلى الأنشطة اللاصفية ودرجات الامتحانات الوطنية للمرحلة الثانوية كما أنه هناك اختبار خاص للمتقدمين ويسمى(Vakava) وهو يقيم التفكير النقدي ويجرى نشاط يشابه التدريس يسجل به ملاحظات للمتقدمين ثم تجرى مقابلات شخصية ليتم بالنهاية تحديد المرشحين النهائيين ذو الكفاءة المستخدمة للتدريس (Lavonen,2017,56-60).

ويرتكز إعداد المعلمين في فنلندا على برنامج مكثف يستمر خمس سنوات، يدمج ببراعة النظرية بالبحوث التطبيقية، ويشترط التزام المعلمين بالبحوث التربوية وتصميم المناهج. ويشمل البرنامج تدريبًا عمليًا مزدوجًا؛ جزء منه مخبري يتم أمام الأقران، والجزء الأكبر (التدريس الرئيسي) يتم في مدارس تدريب خاصة تابعة للجامعات، حيث تشكل هذه الممارسة حوالي 15% من ساعات البرنامج العام وقد تزيد لتصل إلى الثلث في تخصصات المواد. ويُعد هذا التدريب العملي جزءاً من دراسة الطالب منذ المراحل الأولى. والأهم من ذلك، يضمن النظام الفنلندي استمرارية التطوير المهني؛ حيث يُعد التدريب على رأس العمل جزءًا أساسيًا من عقد المعلم، ويترتب عليه زيادة في الراتب، وتدعم هذا التوجه 26 لجنة وطنية للتدريب المهني (Kupari, Wikma, 2014).

ثامنًا: أساليب الإشراف والتقويم في التعليم الفنلندي.

تقوم سياسة الاشراف في التعليم الفنلندي على.

1) توجيه وتنفيذ الإجراءات المتفق عليها في برنامج الحكومة.
2) إعداد القوانين والمراسيم والقرارات المتعلقة بالجهاز الإداري للوزارة.
3) إعداد ميزانية الفرع الإداري للوزارة وإعداد الأمور الأخرى المتعلقة بالتخطيط المالي.
4) توجيه الأجهزة داخل فرعها الإداري والتعامل مع الأمور التي تخصها.
5) تخصيص الاعتمادات للجهات الحكومية والهيئات العامة.
6) منح التحويلات الحكومية التقديرية للسلطات المحلية والسلطات البلدية المشتركة والشركات الخاصة.
7) المشاركة في إعداد الأمور واتخاذ القرار في بعض هيئات الاتحاد الأوروبي.
8) المشاركة في أنشطة بعض المنظمات الدولية، والتعاون الاسكندنافي، والتعاون مع المناطق المجاورة، والتعاون الثنائي.
9) وضع الأحكام المتعلقة بواجبات الوزارات في المراسيم التي تنظم كل وزارة، والأحكام المتعلقة باختصاصات الوزارات منصوص عليها في لائحة إجراءات الحكومة .
10) وضع اللائحة الداخلية لوزارة التربية والتعليم والثقافة أحكامًا على سبيل المثال بشأن توجيه وإدارة الفرع الإداري وإعداد واتخاذ القرارات في الأمور https://okm.fi/en/duties-and-objectives)) .

تعد عملية التقويم من المراحل المهمة لأي برنامج أو عمل، فمن خلالها يتم مدى ما تحقق من أهداف، ومعرفة مستوى ما تم تنفيذه من تلك الأعمال وعلى ضوءه تتمخض عنه عملية التقويم وتكون التغذية الراجعة بكافة جوانبها، فإما تعزيز وتحفيز، وأما معالجة وتحسين.

ويختلف تعاطي أنظمة الدول على مستوى العالم لعملية التقويم، فمن دول تجعل عملية التقويم عنصراً أساسياً من عناصر النظام وثقافة أداء في كافة مناحي الحياة. إلى دول لا تزال، تسير على النمط التقليدي في عملية التقويم وأنها مقصودة لذاتها لا لأجل التطوير والتعديل ،بينما نجد دول أخرى قد تجاوزت ذلك كله، وأصبحت ثقافة ذاتية، لأجل إحداث التغيير والتقدم والتطور للأفضل والأحسن، ومن هذه الدول التي أصبحت ثقافة التقويم لديها ثقافة ذاتية، دولة فنلندا، فمثلاً في مجال التعليم وتقييم المدارس والمعلمين والطلاب يلاحظ أنه لا توجد عملية تقويم رسمية للمعلمين

في فنلندا، وما التحسينات والتعديلات التي تتم داخل البيئة المدرسية إلا نتيجة للتقييم الذاتي للمدرسة الذي يقوده المدراء والمعلمون، والذي كذلك يأخذ بعين الاعتبار التغذية الراجعة الصادرة من أولياء الأمور، والتقييمات الذاتية من الطلاب.

وأما في مجال تقييم (الطالب المعلم)بمؤسسات الإعداد الفنلندية فإنها تتم بعيداً عن أسلوب النسب والدرجات المباشر، وذلك من خلال العمل وفق النظرية التي تعمل على إزالة التوتر والتنافسية، وعدم التركيز على الدرجات بصورة أساسية، ويتم توجيه الطلاب وتركيز انتباههم السعي للمعرفة واكتسابها بالدرجة الأولى، أما عملية التقويم للطالب المعلم فإن الهدف الأساسي منها هو تقديم التغذية الراجعة البناءة، مكتوبة كانت أو لفظية، ومن صور تلك التغذية الراجعة لعملية التقويم في عملية الإعداد للطالب المعلم أن الأستاذ الجامعي عندما يشعر أن هناك مواطن ضعف معينة لدى الطالب المعلم فإنه يقدم له دعماً إضافياً، أو يقترح له أنشطة يؤديها لكي يحصل على فهم أقوى للجانب الذي لديه ضعف فيه

ولعل مثل هذا النظام من التقويم الذي تتبعه فنلندا يحتاج إلى قدر عال من الإدراك لدى المجتمع لكي يجدي هذا النوع من التقويم معه، ولعل سر النجاح لهذا الأسلوب مؤسسات إعداد المعلم في يعود لنظام القبول المتبع للالتحاق ببرامج هذه المؤسسات وما يتميز به فنلندا من صرامة المعايير وشدة الاشتراطات...، بحيث لا يقبل في هذه البرامج إلا نخبة النخبة من ذوي القدرات والمهارات العالية، من ثم أدى ذلك إلى الاعتماد على نظام التقييم الذاتي طبلة عملية الإعداد، بعيداً عن أسلوب الاختبارات والدرجات. (عبد الفتاح ٢٠١٧، 129- 133).

تاسعًا: أهم التجديدات التربوية في نظام التعليم الفنلندي.

التعليم المهني: يواجه التعليم والتدريب المهنيان تحديات مالية حيث تم تخفيض الميزانية بمقدار ١٩٠ مليون يورو منذ بداية عام ٢٠١٧. ويؤدي تخفيض سعر الوحدة إلى خفض التمويل من التعليم الثانوي المهني والتدريب بمقدار 59 مليون يورو خلال عام ٢٠١٦ وأيضا 19 مليون يورو من التدريب على التلمذة الصناعية. ويعتبر إصلاح التعليم والتدريب المهني جوابا لخفض الميزانية لأن الإصلاح يوحد نظام التمويل والتشريعات. وسيجري تنظيم نظم تمويل التعليم والتدريب المهنيين في المرحلة الثانوية المهنية، والتعليم والتدريب المهنيين، والتدريب على التلمذة الصناعية، وتعليم سياسة العمل في كيان واحد. كما سيتم توحيد الفواصل بين التشريعات الحالية في تشريعات مشتركة تتعلق بالراشدين والطلاب الشباب في التعليم والتدريب المهني، فالهدف الرئيسي لإصلاح

التعليم والتدريب المهني هو تحسين وضع التعليم والتدريب المهني في المجتمع الفنلندي، وسيتم تجديد نظام التمويل وهيكله مع إبقاء مختلف المسارات التعليمية مفتوحة، كما سيتم إصلاح التدريب المهني عن طريق تخفيف العبء الإداري والمالي للموظفين.

تعليم البرمجة للمرحلة الابتدائية بدأت فنلندا في استخدام أجهزة الكمبيوتر في التعليم منذ بداية السبعينات إلى اليوم فالعديد من الشركات الفنلندية والجامعات حصلت على الحواسيب المركزية واستخدمتها. وأصبح الطلاب الجامعيون يستخدمون الحواسيب في دراساتهم ثم بعد ذلك المعلمين وجلبت معهم فكره استخدام أجهزة الكمبيوتر في الفصول الدراسية للتعليم في المدارس الفنلندية. وآخرون يشيرون إلى الاختراعات الفنلندية مثل لينكس ونوكيا دليل على أن نظام التعليم في البلاد يشعل الابتكار وريادة الأعمال التي من شأنها دفع الاقتصاد القائم على التكنولوجيا في المستقبل، وقد تحسنت الفرص المتاحة للتلاميذ لتطوير مهاراتهم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع المواد الدراسية، حيث أدرجت التكنولوجيا أكثر في التعليم والدراسة ، على سبيل المثال، تم دمج البرمجة في المنهاج كجزء من الأهداف المحددة للرياضيات، يتعلم التلاميذ أساسيات البرمجة حتى في الصفوف الدنيا، فأصبح تدريس وتعلم مهارات البرمجة جزءا إلزاميا في المناهج الفنلندية بالمدارس الابتدائية للطلاب البالغين من العمر 6 – ١٢ سنه منذ خريف ٢٠١٦ كجزء من مقرر الرياضيات و كجزء من الكفاءة العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام فتعليم البرمجة للأطفال يضيف قيمة علمية من خلال التفكير المنطقي وحل المشكلات بواسطة برمجيات رسومية تناسب مؤهلات الأطفال حتى المرحلة الثالثة ويتم تدريسهم البرمجة الحرفية واسس البرمجة بعد المرحلة الثالثة حتى المرحلة التاسعة لتؤهلهم للتعمق أكثر بعلاقة البرمجة بحياة الانسان وصناعة الروبوتات والتحكم بها في المرحلة الثانوية، فمن المؤكد ان البرمجة مهمة في المستقبل في العديد من المجالات المهنية والأكاديمية، فقد استحدثت الحكومة معلم بكل مدرسة ليدعم المعلمين في تفعيل هذه المهارات الجديدة للإسراع في التعليم الرقمي، وهناك بعض المبادرات الشعبية لدعم المعلمين لتعلم البرمجة، وتوفير دورات مجانية تقدمها وزارة التعليم حول البرمجة، كما توفر جامعه هلسنكي دروسا مجانية.

مع عام ٢٠٢٠م تسعى الحكومة الفنلندية إلى إلغاء نظام المواد الدراسية، واستبداله بنظام الموضوعات: فالطالب لن يدرس مواد علمية منفصلة كالحساب أو التاريخ أو الفيزياء؛ بل سيدرس موضوعات يتعرف من خلالها على أكثر من علم أو مهارة، مع هذه الخطة التعليمية الجديدة، فإن

الطلاب لن يبقوا ليجلسوا صامتي في أماكنهم في الفصل، ولكن بإمكان الطفل بنفسه أن يختار أين يدرس؟ وكيف يدرس! غرف الفصول التقليدية المغلقة من غير الضروري أن تكون موجودة في المستقبل. على سبيل المثال إذا درس الطالب موضوعا يتعلق بالاتحاد الأوروبي فسيضمن هذا الموضوع معلومات في التاريخ والجغرافيا واللغات والحساب وغيرها؛ بما يسمح له باكتساب المهارات والمعلومات العامة اللازمة له في الحياة، دون أن يتحول رأس الطالب الى كمبيوتر وظيفته تخزين المعلومات مثال آخر : أثناء دراسة منهج "العمل في مقهى" سيحصل التلميذ على معرفة **شاملة باللغة** الإنجليزية وسيتعلمون أسس الاقتصاد ومهارات الاتصال، وستطبق هذه المنظومة على تلميذ الدارس الثانوية اعتبارا من سن 16 ، ويجب على التلميذ خلال ذلك أن يختار بنفسه أي موضوع أو ظاهرة وذلك انطلقا من الحاجة إليها في حياته في المستقبل .

ومن الأسس التي قام عليها التجديد التربوي بفنلندا.

1) **العمق:** إن الغرض من التعليم لا يزال يهتم بالتنمية الشاملة للشخصية بما في ذلك المعارف والمهارات والقيم والإبداع والخصائص الشخصية، والمدارس هي أماكن التعلم والحصول على الاهتمام، إذ يأتي التعليم قبل الاختبار.

2) **بعد المدى:** تم بناء سياسة التعليم وتطويرها على رؤية بعيدة المدى معتمدة على مبادئ استراتيجية مثل تكافؤ الفرص للجميع، ووضع التعلم قبل التعليم، وبدلاً من السعي لتحقيق مكاسب على المدى القصير، ركزت سياسة التعليم على ترسيخ هذه القيم الأساسية في النظام التعليمي.

3) **التوسع:** انتشرت قيادة التعليم تدريجياً من المركز إلى المستويات المحلية، ولا تقتصر القيادة على الواجبات الإدارية اليومية والإدارة فقط ولكنها تتناول المسؤولية والحقوق في قيادة التطوير المستمر للنظام التعليمي.

4) **العدالة:** إن تحقيق هدف توفير تكافؤ الفرص في الحصول على تعليم جيد للجميع يتطلب إنشاء شبكة مدارس عادلة اجتماعياً وصيانتها وتتكون من مدارس ممتازة بنحو موحد، وظل هذا المبدأ السياسة الرائدة منذ أوائل السبعينيات.

5) **التنوع:** تستند شبكة المدارس إلى فكرة التعليم الشامل الذي يعزز التنوع في المدارس والفصول الدراسية، ولم يكن التوجيه للتعليم والتعلم يستند إلى معايير مكتوبة، وإنما على المبادئ التوجيهية لتشجيع الحلول المبتكرة داخل البيئات الاجتماعية والإنسانية المتنوعة.

6) الذكاء: تم تعيين الشباب الموهوبين والمبدعين على مدى العقود الثلاثة الماضية لقيادة المدارس والمكاتب التعليمية المحلية والإدارات المركزية، معتمدين في ذلك على الاعتقاد بأن الكفاءات في كثير من الأحيان تستطيع تجاوز التجربة الروتينية، وتم تقديم طرق إعداد القادة وتطوير معارفهم ومهاراتهم على وفق الأصول المنهجية والبحثية في الثمانينيات.

عاشرًا: القوى والعوامل المؤثرة في نظام التعليم الفنلندي.

1) العامل السكاني:

نشرت دائرة الإحصاء الفنلندية في شهر شباط من عام ٢٠18م أن عدد سكان فنلندا في نهاية شهر كانون الثاني بلغ (٥٥٠٢٦٤٠) نسمة تقريباً، وتحولت في القرن الثامن عشر لدوقة تابعة لروسيا، بعد ذلك نال الشعب الفنلندي استقلاله كشعب وينحدر السكان الفنلنديون من عدة أعراق، أشهرها العرق الفنلندي ويشكلون ما نسبته ٩٢% من إجمالي عدد السكان، ثم العرق السويدي بنسبة 5.6%، ويشكل الساميون ما نسبته ٠,١١٪، والبقية عبارة عن أقليات مهاجرة، الأقلية التركية وغيرها. ويتركز معظم السكان في المناطق الجنوبية من البلاد، وهناك لغتان رسميتان في البلاد، هما اللغة الفنلندية ويتحدث بها 93.4% السكان، واللغة السويدية ويتحدث بها 5.7% من السكان، وهناك لغات أخرى كالروسية والاستونية والسامية (أبو زهرة، وآخرون، 2022، 113)

ومن الملاحظ على الجانب السكاني في فنلندا أن عدد المواليد أقل من عدد الوفيات، ولكن عامل الهجرة إلى فنلندا حافظ إيجابياً على زيادة عدد السكان، وفي عام (٢٠18) كانت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة 16.5%، ونسبة من تتراوح أعمارهم ما بين 15–64 سنة 64.5%، ونسبة من تجاوزوا 65 سنة بلغت 19% من إجمالي عدد السكان. وبحسب التنبؤ لمركز الإحصاء الفنلندي فإن نسبة من تقل أعمارهم عن 15 سنة ستأخذ في التناقص بسبب الانخفاض النسبي في معدل المواليد، كما أن نسبة القوى العاملة ستأخذ في الانخفاض مع التقدم المتزايد في أ عمار السكان، بالتالي فنسبة أعداد المتقاعدين الذين تجاوزوا 65 سنة ستزداد، ولكن أعداد المهاجرين الذي يزداد يوماً بعد يوم هو الذي سيحدث التوازن في التركيبة السكانية في فنلندا، فيبلغ عدد المقيمين الغير فنلنديين بشكل دائم في فنلندا ٣٣٩٩٢٥ شخص، وهم يشكلون ما نسبته ٦,٢% من إجمالي عدد السكان في فنلندا (رفاعي، 2015)

2) العامل الجغرافي:

إن موقع فنلندا الجغرافي في شمال أوربا وتمتعها بمناخ ثلجي رطب، وانخفاض درجة الحرارة في أغلب أيام السنة إلى ما دون العشر درجات أثر ذلك كله على النظام التعليمي من عدة نواحي؛ فالجو البارد الذي يسود مشهد المناخ الفنلندي في أغلب أيام السنة وخاصة في شمال البلاد أدى إلى تأخر من التحاق الطالب بالمدرسة إلى من السابعة، وزاد هذا "من أهمية البيت التربوية وأدت هذه العوامل – الجغرافية – جميعاً إلى عدم الحاجة إلى دور الحضانة للأطفال وضعف الرغبة في إقامة مدارس داخلية وأصبحت وظيفة المدرسة التعليم فقط واحتفظ البيت بقوة بوظيفته التربوية (الجمال، 2012، 515).

كذلك أثرت العوامل الجغرافية في اتجاه فنلندا وانتهاجها السياسات اللامركزية في التعليم، ذلك أن ما يناسب سكان جنوب البلاد من الأنظمة والبرامج والأساليب ،ليس بالضرورة أن يناسب سكان الشمال، فظهرت صيغ جديدة وأساليب مبتكرة للتعليم كالتعليم الافتراضي والتعليم المنزلي وعن طريق المراسلة وأيضاً بالنظر إلى طبيعة البيئة الفنلندية وما يحيط بها من دول متقدمة تتميز بالنضج الإداري والفكر الديمقراطي ،شجع ذلك فنلندا أن تنتهج نهجهم وتسير على خطاهم وتستفيد من تجاربهم ، ومع مرور الأيام وصلت فنلندا إلى ما وصلوا إليه بل وتفوقت عليهم وسبقتهم، وأصبحت من الدول المتقدمة على مستوى العالم والتي يشار إليها بالبنان، فالمؤشرات الدولية تشير إلى أن فنلندا واحدة من مجتمعات المعرفة الأكثر تقدماً على مستوى العالم. (عبد العظيم ،٢٠١٧، 45-50)

ونجد كذلك أن الطبيعة الجغرافية والمناخ لفنلندا قد أثر على مؤسسات إعداد المعلم، وذلك من خلال تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص وتقديم التعليم لكل راغب ،مهما حالت الظروف المناخية دون ذلك عن طريق الوسائل والطرق والأساليب المتنوعة، فأصبح بمقدور المعلم أن يطور نفسه ويتلقى التأهيل المناسب دون عناء ودون مشقة بسبب المناخ الذي يسود البلاد، وذلك عن طريق التعليم عن بعد وبالمراسلة، وكذلك ساهم هذا الموقع الجغرافي وكون فنلندا بين دول عريقة لها باع وخبرات طويلة في مجال التعليم ساهم في الاستفادة من تجارب تلك الدول ونقل خبراتها في مجال إعداد المعلم، والأخذ بالأفضل منها، والبدء من حيث ما انتهى إليه الآخرون، مما أسهم في حصول فنلندا على مراكز متقدمة على مستوى العالم في مجال التعليم. (الخزاعلة، ٢٠١5، 45).

3) العامل الاقتصادي:

تبذل فنلندا جهوداً حثيثة للنهوض باقتصادها واستغلال ثرواتها الطبيعية، وقد أظهرت الحكومة الفنلندية تحولاً ملحوظاً وكبيراً في الجانب الاقتصادي، فقد تحولت من الاقتصاد القائم على الزراعة، إلى الاقتصاد الصناعي ووصولاً إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، والتي أحرزت فيه تقدماً ملحوظاً، حيث تعد من أكثر بلدان العالم اعتماداً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويعد الدخل السنوي للفرد الفنلندي من بين أعلى دخول الأفراد في أوروبا منذ عام ١٩٩٥م، وهي الدولة الاسكندنافية الوحيدة التي انضمت لنظام اليورو، وذلك في عام ١٩٩٩م. وتعد فنلندا من أكبر عشر دول في العالم من حيث الاقتصاد، وقد اندمجت في الاقتصاد العالمي بدرجة عالية، فتشكل التجارة الدولية ثلث الناتج المحلي للدولة، فقد وصل الناتج القومي أعلى معدلاته في الثمانينات، ولكن ومع بداية التسعينات تأثر الاقتصاد الفنلندي بفترة ركود غير مسبوقة أثرت على جميع قطاعات المجتمع، وقد استعاد الاقتصاد الفنلندي عافيته بعد ذلك بفترة وجيزة بسبب الإصلاح والتنمية الشاملة التي قدمتها الحكومة، وأصبحت فنلندا البلد السابع الأكثر تنافسية في خطط العالم وفقاً لتقارير المنتدى الاقتصادي العالمي. وبحسب التقديرات المبدئية لوزارة المالية الفنلندية فإن الناتج المحلي لسنة ٢٠18م بلغ ٢١٤ مليار يورو. ولعله ومن خلال هذا التقدم في المستوى الاقتصادي الذي أحرزته فنلندا، أصبحت إحدى دول الرفاه الحديثة التي توفر العيش الرغيد لأفرادها، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد الفنلندي ٣٨٩٠٠ يورو سنوياً.

المحور الثالث: سُبل توظيف الخبرات الفنلندية في تطوير النظام التعليمي بالمملكة العربية السعودية.

بعد ما تم استعراضه من واقع النظام السعودي وواقع النظام الفنلندي، تؤكد أمل الصحفي وآخرون (2021، 141-144) على وجود فروق هامة بين النظامين كالاختلافات الدينية والثقافية والسياسية والسكانية والجغرافية والاقتصادية والمعرفية، تجعل من الصعب استنساخ نظام التعليم الفنلندي نظراً للتباينات الكثير بينهما، إلا أن هذا لا يمنع إمكانية الاقتباس من التجربة التعليمية الفنلندية وفق ما يتناسب مع النظام التعليمي السعودي، وسيتم ذكر إمكانيات التطوير من خلال استعراض كل محور من محاور أسلوب تحليل النظم (المدخلات-العمليات-المخرجات) وما يشتمل عليه من مقترحات للتطوير، وذلك وفق التالي:

التطوير في المدخلات:

1) إعادة تنظيم المدارس السعودية لتكون مدارس شاملة، تهدف إلى تحقيق المساواة والعدالة في الحصول على الخدمة التعليمية المتساوية، بحيث يشترك جميع الطلاب باختلافاتهم العقلية والعرقية في فصول موحدة.

2) ربط هدف التعليم العام بالمحور الاقتصادي، وأن يكون هدف رياض الأطفال هو استخراج الطاقات من خلال اللعب لا التعليم، وأن يكون هدف التعليم الابتدائي هو بناء الأساس اللغوي والانتماء الأيديولوجي للمجتمع السعودي، أما هدف التعليم المتوسط فهو بناء القاعدة المعرفية والعلمية المؤهلة للتعليم الثانوي، ويكون هدف التعليم الثانوي هو التخصص في مسار علمي يكون امتداد للتخصص الجامعي.

3) التوجه نحو رفع سقف مؤهلات المعلمين، بجعل مؤهل الماجستير التخصصي حد أدنى للتوظيف، مع اشتراط دبلوم عالي في المناهج وطرق التدريس.

التطوير في العمليات:

1) التوجه نحو طرق التعليم المعززة للمهارات، كالتوجه نحو أسلوب مسرحة المناهج وجعلها طريقة هامة من طرق التعليم، نظراً لسهولة ما تتطلبه من جهد وتكاليف، وتعزيز التعلم باستخدام حل المشكلات الواقعية الموجودة في المجتمع، وكذلك تفعيل أسلوب العمل الجماعي بين الطلاب بهدف تحقيق القدرة على الانسجام بين الطلاب، بما يعزز تجاوز الاختلافات الاقتصادية والثقافية والمناطقية والأيدولوجية.

2) إعادة النظر في الوقت المخصص للعب لطلاب الصفوف الدنيا في المرحلة الابتدائية، والعمل على زيادته عن مستوياته الحالية، بما يحقق نمو جسمي ونفسي عالي للطفل، وبما يساعد على خلق توجهات إيجابية نحو المدرسة، وأما ما يتعلق بالمراحل العليا فيكون من خلال الاهتمام بإنشاء النوادي المدرسية مع ضرورة التأكيد على الاهتمام بتصميم المدارس بما يجعلها قابلة لاحتواء أنشطة النوادي، واستيراد خبرة النوادي الرياضية والنوادي الفنية في ذلك.

3) إعادة النظر في المعنى من عملية التقييم، والانتقال من التقييم المتمركز نحو الدرجة، إلى التقييم المتمركز حول التعلم، وأن يتم سد النقصان الموجود في أداء الطالب في المرحلة الابتدائية من خلال تعاون المعلم والوالدين، أما في المراحل العليا يشجع الطلاب على كتابة المفكرات التقييمية عن نفسه وأدائه، بالإضافة إلى تغيير صيغة التقييم الحالية والتي تعطي وزن كبير

للاختبارات الأدائية، وتحويلها لمهمات متعددة مستمر على طول الفترة الممتدة للفصل الدراسي، بما يعزز من نمو مختلف المعارف والمهارات المختلفة.

التطوير في المخرجات:

1) العمل على تعزيز دور المدرسة القانوني للتحقق من أ سباب التسرب للطلاب، بحيث تنشئ لجنة ذات صلاحية في المدرسة تعمل على استرداد الطلاب المتسربين، ومن خلال معرفة هذه الأسباب يتم التعديل في بنية المدرسة بما يجعلها بيئة جذب للطلاب لا بيئة طاردة.

2) الغاء الرسوب والإعادة، واستبداله بالمتابعة الدورية المكثفة للطالب، بحيث يحصل الطالب على ضعف ما يحصل عليه زملاءه من التعليم بالاستعانة بمعلم غرفة المصادر.

3) تهيئة البرامج التعليمية وخاصة في المرحلة الثانوية والجامعية لتتناسب مع متطلبات الاقتصاد الدولي، بما يقلل من البطالة، وبما يتيح الفرصة للخريجين العمل في الميدان الدولي دون الاقتصار على الميدان المحلي.

4) تعزيز التخصصات الرقمية والتكنولوجية، بما يحقق زيادة في ناتج الاقتصاد، ليتحول نظام التعليم السعودي من قطاع خدمي استهلاكي إلى قطاع إنتاجي.

المحور الرابع: تصور مقترح لتطوير النظام التعليمي السعودي بالاستفادة من تجربة التعليم الفنلندية

أولاً: إجراءات تحسين انتقاء وإعداد المعلمين.

- إعداد لائحة وطنية لاختيار المعلمين تتضمن معايير علمية وتربوية ونفسية وأخلاقية، تشترط اجتياز اختبارات مهنية ومقابلات شخصية.
- تطبيق اختبارات قياس الاتجاهات والميول نحو مهنة التعليم قبل القبول في كليات التربية.
- اشتراط الحصول على درجة الماجستير لتدريس المرحلة الثانوية لرفع الكفاءة الأكاديمية والمهنية.
- إنشاء وحدة تقييم القبول في كليات إعداد المعلم تشرف على تطبيق المعايير الموحدة على مستوى المملكة.
- إعادة تصميم برامج إعداد المعلم لتوازن بين الجانب الأكاديمي، والجانب التربوي، والمهارات التطبيقية.

ثانياً: إجراءات تطوير برامج إعداد المعلم.

- إطالة فترة التدريب الميداني إلى عام دراسي كامل في مدارس شريكة تحت إشراف مباشر من الكلية.
- إنشاء مدارس تجريبية ملحقة بكليات التربية لتطبيق أساليب التدريس المبتكرة والتدريب العملي المكثف.
- تصميم برامج تدريبية مستمرة للمعلمين أثناء الخدمة تتناول مهارات الاتصال، والتفكير الناقد، وتوظيف التقنية.
- تخصيص ميزانية مستقلة لتأهيل وتطوير مؤسسات إعداد المعلمين لضمان جودة البرامج.
- إعداد دليل وطني للمهارات المهنية للمعلم السعودي لتوحيد معايير الأداء المهني.

ثالثاً: إجراءات تطوير المناهج وطرق التدريس.

- منح المعلمين حرية مهنية في اختيار طرائق التدريس ضمن إطار الأهداف العامة للمناهج.
- إدخال منهجيات تدريس قائمة على البحث والاستقصاء وحل المشكلات بدلاً من الحفظ والتلقين.
- تطوير المناهج الدراسية لتكون مرنة وقابلة للتكيّف مع حاجات المتعلمين ومخرجات سوق العمل.
- تضمين مهارات التفكير النقدي والإبداعي في كل المواد الدراسية.
- تحديث أدلة المعلمين لتشمل استراتيجيات تعليمية متقدمة مبنية على الخبرة الفنلندية.

رابعاً: إجراءات تطوير نظام التقويم.

- التحول من الاختبارات التقليدية إلى التقويم البنّاء الوصفي في المرحلة الابتدائية والمتوسطة.
- تدريب المعلمين على أساليب التقويم الواقعي (المشاريع، ملفات الإنجاز، الملاحظة الصفية).
- تصميم قاعدة بيانات وطنية للتقويم لتوثيق أداء الطلاب ومتابعة تطورهم سنوياً.
- إجراء اختبارات وطنية تشخيصية في نهاية الصف السادس والتاسع فقط بهدف التحسين وليس العقاب.
- إصدار تقارير سنوية عن نتائج التقويم الوطني لاستخدامها في تحسين السياسات التعليمية.

خامساً: تطبيق اللامركزية التعليمية.

- منح إدارات التعليم بالمناطق صلاحيات تنفيذية محددة في تعيين المعلمين، وتوزيع الموارد، ومتابعة الأداء.
- تشكيل مجالس تعليم محلية تضم مديري المدارس والمعلمين وأولياء الأمور لدعم اتخاذ القرار.
- إقرار نظام محاسبة تربوية يضمن الرقابة على جودة المخرجات مع الحفاظ على المرونة المحلية.
- تدريب القيادات التعليمية في المناطق على إدارة اللامركزية بفعالية.
- تطبيق اللامركزية تدريجياً بدءاً بعدد محدود من المناطق، ثم التوسع بناء على نتائج التقييم.

سادساً: إجراءات دعم التكافؤ وجودة الحياة المدرسية

- ضمان مجانية التعليم والخدمات الأساسية (الكتب، الأدوات، الوجبات) حتى نهاية التعليم الإلزامي.
- تفعيل برامج الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب والمعلمين لتوفير بيئة تعليمية آمنة ومحفزة.
- تطوير نظام إرشادي مدرسي فعال لتوجيه الطلاب مهنياً وأكاديمياً.
- تعزيز التعاون مع الأسر والمجتمع المحلي في دعم العملية التعليمية.
- تحسين البنية التحتية للمدارس لتكون بيئات تعلم محفزة للإبداع.

سابعاً: إجراءات استخدام التقنية في التعليم.

- تدريب المعلمين على دمج التقنية في التعليم اليومي من خلال برامج عملية.
- توفير معامل رقمية وأجهزة ذكية في المدارس الحكومية كافة.
- تطوير محتوى إلكتروني تفاعلي للمناهج الدراسية.
- إنشاء منصات وطنية للبحوث التربوية والتطوير المهني المستمر.
- إطلاق مبادرة "المعلم الرقمي" لتأهيل المعلمين في مجال التعليم الإلكتروني.

ثامناً: إجراءات تقييم الأداء والمتابعة.

- تشكيل لجنة وطنية عليا لمتابعة تطوير التعليم تضم ممثلين من وزارة التعليم وهيئة التقويم والجامعات.
- تحديد مؤشرات أداء رئيسة (KPI) مثل نسبة المعلمين الحاصلين على درجات عليا، ونسبة المدارس التي تطبق التقويم البنّاء.
- إعداد تقارير سنوية عن مدى التقدم في تنفيذ الإجراءات.
- تطبيق آلية تقييم مرحلية كل ثلاث سنوات لمراجعة السياسات وتحديثها بناءً على النتائج.

تاسعاً: إجراءات التمويل والاستدامة.

- تخصيص بند مالي مستقل لتطوير التعليم ضمن ميزانية الدولة.
- تشجيع الشراكات مع القطاع الأهلي والأوقاف التعليمية لتمويل المشاريع التطويرية.
- تحفيز الاستثمار في برامج إعداد المعلمين والتقنية التعليمية.
- ضمان استدامة التمويل من خلال ربطه بمؤشرات الأداء والجودة.

عاشراً: إجراءات نشر ثقافة التغيير والتطوير

- تنفيذ حملات توعية وطنية حول أهمية تطوير التعليم والانتقال إلى نموذج حديث.
- إشراك المعلمين في صياغة التغييرات لضمان قبولهم ودعمهم.
- تحفيز المتميزين من المعلمين مادياً ومعنوياً كقدوات للمجتمع التعليمي.
- تنظيم مؤتمرات وورش وطنية سنوية لتبادل الخبرات مع التجربة الفنلندية.

توصيات البحث.

توصى الباحثتان إلى:

1) رفع معايير اختيار المعلمين وتأهيلهم من خلال تبني معايير دقيقة في القبول والتدريب، بما يضمن إعداد معلمين أكفاء قادرين على قيادة التغيير التربوي.
2) تطوير المناهج الدراسية لتكون أكثر مرونة وارتباطاً بمهارات الحياة والابتكار، مستفيدة من التجربة الفنلندية في التركيز على التفكير والإبداع.
3) تعزيز استقلالية المدارس وتطبيق اللامركزية في إدارة التعليم بما يحقق الكفاءة والجودة في الأداء التعليمي.

4) إعادة تصميم نظام التقويم ليعتمد على التقويم المستمر والوصف البنّاء بدلاً من الاعتماد على الاختبارات الموحدة فقط.

5) توسيع استخدام التقنيات الحديثة في التعليم من خلال تدريب المعلمين وتوفير بيئات تعلم رقمية محفزة.

مقترحات البحث.

توصى الباحثتان بإجراء البحوث التالية.

1) مقارنة بين نظام إعداد المعلم في السعودية وفنلندا لتحديد جوانب التطوير الممكنة.

2) أثر تطبيق التقويم البنّاء في تحسين مخرجات التعلم لدى الطلاب السعوديين.

3) دراسة تطبيقية لتقييم فاعلية اللامركزية في تحسين جودة التعليم بالمناطق التعليمية المختلفة.

4) تطوير المناهج السعودية بما يتماشى مع مهارات القرن الحادي والعشرين والنموذج الفنلندي.

قائمة المراجع:

أبو زاهرة، نادية عبيد الله علي، الحارثي، رهام خالد، حمود، صفية علي، والطلحي، أسماء فايز. (٢٠٢٢). دراسة مقارنة بين إعداد المعلم في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة واليابان وسنغافورة وفنلندا. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، 6(31)، ١٠٤ – ١٢٧.

أبو زيد، محمد (2017). فلسفة ومهارات مجتمع المعرفة وأثرها فى التعليم الثانوي، *مجلة التربية والعلم*، 1(1)، 69-96.

أبو عراد، صالح بن علي؛ الغفيري، احمد بن علي. (2017). *نظام التعليم في المملكة العربية السعودية*. دار المتنبي للنشر والتوزيع.

البلالي، هدى عبد الرحمن. (2022). نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، والإمارات (دراسة مقارنة)، *الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة*، (253)، ص 448."

الجمال، رانيا عبد المعز. (٢٠١٢). دراسة مقارنة لسياسات التعليم الإلكتروني في كل من فنلندا وفرنسا والنرويج وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية. *دراسات تربوية واجتماعية*. (44)، 541-622.

الحامد، عبد الرحمن (2006). *المنهج المدرسي، نظرياته وتطبيقاته*، دار الزهراء للطباعة والنشر، الرياض المملكة العربية السعودية.

الأحمدي، فؤاد بن لافي بن مسفر. (2018). نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة دراسة تحليلية مقارنة، *المجلة العلمية لكلية التربية*، جامعة أسيوط، 24(8)، 438-463.

الحربي، عبد الله (2016). الرؤية السعودية (2030) وتطوير التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، *مجلة جامعة الإمام عبد الرحمن الفيصل للدراسات الإسلامية واللغة العربية*، 2(2)، ص. 27.

الحربي، أمل بنت عبد الرحمن. (2017). تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية: تحديات وبدائل. *مجلة العلوم التربوية*،2(1)، 58-87.

الأحمدي، فؤاد لافي بن مسفر. (2018). نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة دراسة تحليلية مقارنة. *مجلة كلية التربية*، جامعة أسيوط، 34(8)، 438-463.

حجي، احمد إسماعيل. (1992). *نحو علم الإدارة التعليمية المقارنة*. القاهرة. دار النهضة العربية.

الزهراني، صالح بن يحي، وآخرون (2016). *سياحة في نظم التعليم حول العالم*، المملكة العربية السعودية، كنوز المعرفة للطباعة والنشر.

الخزاعلة، ياسر. (2015). *صناعة السياسة التعليمية في ضوء تجارب بعض الدول*. عمان: دار المسيرة.

الزهراني،أماني محمد؛ والمراشدة، تهاني مبلش؛ والرعوجي،ديمه عبد الله؛ التويجري، فاطمة بنت عبد العزيز. (2021). السلم التعليمي في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة واليابان وفنلندا دراسة تحليلية مقارنة. *مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية لكلية التربية*، جامعة سوهاج, 7(7) , 27-55.

الزويخ، محمد عبد الله (2017). رؤية المملكة (2030) في التعليم: أهداف، وبرامج، ومؤشرات، *المركز الوطني للبحوث التربوية*، الرياض، السعودية.

الدعفس، مريم بنت عبد العزيز. (2023). نظام التَّعليم في سنغافورة والمملكة العربية السعودية دراسة مقارنة. *المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية*, 72(1) ،322-377.

الدوسري، رفعه فرج. (2021). تطوير سلم التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030"تصور مقترح". *رسالة دكتوراه غير منشورة*، جامعة الملك سعود، الرياض.

الديك، سُمية عمر. (2024). دراسة مقارنة لتطوير السياسات التعليمية لنظام التعليم العام في فلسطين في ضوء خبرة فنلندا. *مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية*، 6(1)، 390–415.

رفاعي، عقيل محمد. (٢٠١٥). السياسات التعليمية والتحول إلى اللامركزية في مصر وفنلندا: دراسة مقارنة. المؤتمر القومي السنوي التاسع عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس بعنوان: التعليم الجامعي العربي وأزمة القيم في عالم بلا حدود. ٤٢٩–٥١٥.

الرحيلي، نايف بن راشد (2020). الإصلاح التربوي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية في ضوء رؤية المملكة 2030. *دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، 121(121) , 323-345.

زغير، ريهام (2019). واقع برامج إعداد المعلمين في كليات العلوم التربوية، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية*،28(3)،708-724.

سحتوت، إيمان، ويونس، إيمان. (2015). *سياسة التعليم ونظامه في المملكة العربية السعودية*. ط1، الرياض: مكتبة الرشد.

سيركورا، نيكلينا. (٢٠١٨). دور الإنصاف في إصلاح مناهج التعليم في فنلندا: المجلة العربية لحقوق الإنسان. *مجلة المعهد العربي لحقوق الإنسان*. ١٠٤–١٢١ (١٢).

السويد، محمد بن ناصر. (2019). *نظام وسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية توثيق الماضي وقراءة الحاضر واستشراف المستقبل*. الرياض، دار الشقري للنشر وتقنية المعلومات.

الشويكي، فداء محمود. (٢٠٢١). إعداد المعلم الفلسطيني مقارنة بنظرائه في الدول المتقدمة دراسة مقارنة فلسطين – فنلندا – اليابان – ماليزيا. *مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية*، (1)، 281- ٣٠٩.

الصحفي، أمل عطية الله صالح؛ والعجلان، باسمه بنت سليمان؛ وابن حسن، دارين؛ والمحيميد، يارا عبد الرحمن. (2021). تطوير النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية قي ضوء كلاً من سنغافورة وكوريا الجنوبية وفنلندا وكندا. *مجلة الثقافة والتنمية*، جمعية الثقافة من اجل التنمية،21(162)، 79-160.

عبد العظيم، أحمد. (2017). *سياسة التعليم في بعض الدول المتقدمة*. (ط2) مصر: دار الوفاء.

عبد العزيز، عبد العاطي حلقان أحمد. (2023). ضمان جودة التعليم قبل الجامعي في كل من مصر وفرنسا (دراسة مقارنة). *المجلة التربوية*، كلية التربية، جامعة سوهاج، 116(116)، 341-525.

غنايم، مهنى محمد إبراهيم (2019). *التربية المقارنة ونظام التعليم، القاهرة*: دار الفكر العربي للطباعة والنشر.

كوز مايماهارسو، حارث هيرماوان (٢٠٢٤). دراسة مقارنة لنظامي التعليم في اليابان وإندونيسيا: فرص لتطوير التعليم في إندونيسيا. *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، (٤٢)، ١١٩ – ١٤٨.

العامري، محمد عمر علي (2017). *مدخل إلى التربية المقارنة*. دار معتز للطباعة والنشر.

العتيبي، منيرة، والشدي، ندى (2018). *نظام التعليم في المملكة العربية السعودية والعالم العربي*. الرياض: مكتبة الرشد.

العقيلي، علياء بنت على؛ القحطاني، منيرة بنت عبد الله. (2019): التعليم العالي والمهني وتمويله في ألمانيا والمملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة). *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، 3، (17)، ص 54."

الغامدي، حمدان احمد؛ وعبد الجواد، محمد نور الدين (2015). *تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية*. ط3، الرياض: مكتبة الرشد ناشرون.

القناني، نايلة عتيق؛ والشريف، إلهام حامد سلامة. (2025). مقارنة نظام التعليم الأساسي في فرنسا والمملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية للاستفادة من التجربة الفرنسية في تطوير نظام التعليم السعودي). *مجلة العلوم التربوية والإنسانية*، (44)، 70-87.

مصطفى، صلاح عبد الحميد. (2019م). *السياسة التعليمية والإدارة المدرسية في المملكة العربية السعودية*. ط1، الرياض: مكتبة الرشد.

النصار، راشد بن محمد (2016). *تنمية التفكير العلمي لدى الطلاب في المرحلة الثانوية*، دار المريخ للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

Dunst, C,J.Hamby, D. W., Howse, R. B., Wilki, H., & Anns, K.(2019).Meta synthesis of Preservice Professional Preparation and

teacher education research studies. Educationscieneces,9(1):50, http://doi.org/10.3390/educsci9010050

Fanny Gerin-Lajoie (2015) Implementation of education change in Finland: the case of the undivided public education reform (Master's thesis, Faculty of education, University of Turku.)"

Implementation Support and Tracking Platform (ISTP). (2025). Finland — Progress updates from ISTP 2024 commitments [PDF]. ISTP. https://istp2025.is/wp-content/uploads/2025/03/Finland_Progress-Updates-from-ISTP-2024-Commitments.pdf.

Kupari, P., & Wikman, T. (2014). Tavoitteista vuorovaikutukseen: Perusopetuksen pedagogiikan arviointi [From objectives to interaction: Evaluation of the pedagogy of basic education]. Jyväskylä, Finland: Koulutuksen arviointineuvosto.

Lavonen, J. (2017). Governance decentralisation in education: Finnish innovation in education. RED: Revista de la Educación a Distancia, 53, 1-22

Milošević, D.., & Maksimović, J. (2020). Methodology of Comparative Research in Education: Role and Significance. International Journal of Cognitive Research in Science, Engineering and Education (IJCRSEE), 8(3), 155–162. https://doi.org/10.23947/2334-8496-2020-8-3-155-162.

Niemi, Hannele (2013): The Finnish Teacher Education. Teacher for Equity and Professional Autonomy, Revisit Española de Education Compared.

Oxford Business Group. (2022). Saudi Arabia 2022 Report: Education & Training – A bright future: A raft of reforms and restructuring of the education system boosts technological proficiency and equips students to thrive. Oxford Business Group

OECD (2016). "Finland", Education at a Glance: OECD Indicators, OECD Publishing, Paris. Retrieved from: https://read.oecd-ilibrary.org/education/education-at-a-glance-2016/finland_eag-2016-54-en#page5 on 20/10/2018.

Riley, K., & Torrance, H. (2003). Big change question: As national policymakers seek to find solutions to national education issues, do international comparisons such as TIMSS and PISA create a wider understanding, or do they serve to promote the orthodoxies of

international agencies? Journal of Educational Change, 4(4), 419–425. https://doi.org/10.1023/B:JEDU.0000006977.58022.b3.

Rganisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2023). The future of Finland's funding model for higher education institutions (OECD Education Policy Perspectives, No. 76). OECD Publishing. https://www.oecd.org/en/publications/the-future-of-finland-s-funding-model-for-higher-education-institutions_3d256b59-en.html.

Simola, H. (2015). The Finnish education mystery: Historical and sociological essays on schooling in Finland. London: Routledge. https://doi.org/10.4324/9781315676322.

Sahlberg, P. (2016). Finnish lessons: What can the world learn from educational change in Finland? (2nd ed.). Teachers College Press.

Song, H., & Zhou, M. (2020). STEM Teachers Preparation Beliefs, and Perceived Teaching Competence's Multigroup Structural Equation Approach. Journal of Science Education and Technology,1-14.

Westbury, I., Hansen, S.-E., Kansanen, P., & Björkvist, O. (2018). Teacher education for research-based practice in expanded roles: Finland's experience. In I. Menter, M. Smith, & M. Hulme (Eds.), Developing teacher education: Research, policy and practice (pp. 31–50). Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-319-73093-6_3.

المراجع الإلكترونية:

- وثيقة رؤية المملكة 2030. (2016م). المملكة العربية السعودية. https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/vrps/ntp
- وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية،1416هـ. https://mhtwyat.com/%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9
- وزارة التعليم https://www.moe.gov.sa/
- وزارة التعليم، المذكرة التفسيرية للائحة تقويم الطالب،1443هـ. https://edu.moe.gov.sa/Wadi/Departments/EducationalAffairsBoys/Sit

- مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام. https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/agencies/agencyDetails/AC137/!ut/p/z0/04_Sj9CPykssy0
- المنصة الوطنية الموحدة،2021م.https://www.my.gov.sa
- المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني،2020م.https://www.my.gov.sa /
- ا لبوابة الالكترونية للقبول الموحد https://www.my.gov.sa/
-صندوق التعليم العالي الجامعي، 2020م، https://www.hef.gov.sa/?lang=ar
- هيئة تقويم التعليم والتدريب،2022م.https://tawten.org/archives/14935
- موقع وزارة التربية والتعليم الفنلندية باللغة العربية https://sites.google.com/site/educationinfinland1/6.
- موقع التربية والتكوين شراكات عالمية . http://cfijdida.over-blog.com /
- دائرة الإحصاء الفنلندية http://www.oph.fi/download/154844_finnish_education_in_a_nutshe
- موقع وزارة التعليم الفنلندية https://okm.fi/en
- اختبارات فنلندا على مستوى العالم https://www.stat.fi/index_en.html
- فنلندا البيانات والإحصائيات https://ar.knoema.com/atlas/%D9%81%D9%86%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7

وزارة التعليم السعودية (2022). الخطة الاستراتيجية للتعليم السعودي (2030)، الرياض، المملكة العربية السعودية: وزارة التعليم السعودية.

وزارة التعليم. (1443هـ). نظام المسارات للمرحلة الثانوية. موقع وزارة التعليم السعودية . https://moe.gov.sa.

وزارة التعليم السعودية (2023). رؤية المملكة (2030): رؤية طموحة لمستقبل تعليمي أفضل، الرياض، السعودية: وزارة التعليم السعودية. متاح www.almrsal.com/post/445586

وزارة التعليم. (2021م). التطوير في الخطط الدراسية الجديدة. موقع وزارة التعليم السعودية. https://moe.gov.sa.

وزارة التعليم والثقافة الفنلندية (٢٠٢٥). برامج الجودة والمساواة في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم المدرسي الشامل. مسترجع من https://minedu.fi/en/qualityprogramme :

وزارة التعليم والثقافة الفنلندية. (٢٠٢١). التعليم الإلزامي المقرر تمديده في أغسطس ٢٠٢١. مسترجع من https://minedu.fi/en/-/compulsory-education-to-be-extended-in-august-٢٠٢١-reform-aims-to-improve-conditions-for-learning-and-wellbeing-among-young-people-and-to-increase-employment-rate :

المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. (2020). عن المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. الموقع الرسمي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. https://tvtc.gov.sa/ar/About/Pages/AboutUs.aspx

وزارة التعليم. (2023). نظام التعليم في المملكة العربية السعودية. وزارة التعليم السعودية. https://www.moe.gov.sa

هيئة تقويم التعليم والتدريب. (2022). الرخصة المهنية للوظائف التعليمية. الموقع الرسمي لهيئة تقويم التعليم والتدريب. https://etec.gov.sa.

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (2007). تنظيم المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني (قرار مجلس الوزراء رقم 268 بتاريخ 1428/8/14هـ). بوابة هيئة الخبراء بمجلس الوزراء . https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/750bf502-86c2-4928-bdb9-a9a700f1ff3b/1.